

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

12/12/2014



آية ضمانات لتفعيل مقترحات وتوصيات المنتدى لحقوق الإنسان

محمد قمار



عرف المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظم بالمغرب، محطتين أساسيتين الأولى تمثلت في الرسالة المكتبة التي وجهت للمشاركين وما تضمنته من تحليل ومقاربة في تعاطي الدولة المغربية مع ملف حقوق الإنسان وكذلك التدابير والإجراءات والسياسات التي اتخذها في مجال المقاربة الحقوقية.

والحظة الثانية هي اشغال الورشات الرسمية والموازية التي تضمنت في هذا المنتدى والتي عرفت غنى اقتراحي في المقترحات التي ضمرت عنها.

وبعد انتهاء هذه المحطة الدولية الحقوقية بامتياز تطرح تساؤلات حول الضمانات لتفعيل نتائج هذا المنتدى العالمي في نوره الثانية.

على مستوى المغرب ومن خلال رسالة الملك، اشر على عدة التزامات في دعم والنهوض بحقوق الإنسان من خلال:

- إخراج القانون التنظيمي لهيئة المناصفة كهيئة دستورية.

- قانون خدمة البيوت.

- قانون مناهضة العنف ضد النساء.

- تقييم أوضاع الألفية في التنمية وتأييد التوجه الراسي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب الأهداف الجديدة المرصدة إلى غاية 2015.

- التزام الدولة المغربية على توحيد العدالة الانتقالية وحقوق المرأة والتنمية البشرية ورد الاعتراف لشفاة الأمازيغية والاعتماد بالمؤسسات الوطنية الداعمة لحقوق الإنسان وديبر الحقل الديني.

- الإشادة بالنتائج الدائر حول عقوبة الأعدام في افق انشاج وتعميق النظر في هذا التشكال.

- اعتراف المغرب المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل.

- وفي إطار سياق الاضطرابات والاضطراب التي تعرفها مجموعة من الدول من تسجيل العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان اولها في الحياة، فإن الدولة جميع مؤسساتها والأحزاب السياسية وجميع مؤسسات المجتمع المدني مطالبات بصيانة حقوق الإنسان وتحصينها من حالة الهشاشة حتى لا تنفد كل هذه المكتسبات كما هو معاش في مجموعة من الدول بسبب الحروب الأهلية وفتامي التطرف والارهاب.



محمد الصبار: التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان أصبح مطية تستعملها (البوليساريو) بعد انسداد الأفق أمامها

21/10/2014

إرادة سياسية عليا، ودينامية المجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمون لدول الجنوب ليساهموا في التنظير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حkra على دول الغرب.

وأبرز أن المنتدى الذي عرف مشاركة أزيد من 7 الاف مشارك يمثلون أكثر من 94 دولة من مختلف القارات يعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم، ظهرت فيها قضايا جديدة تهم الإنسانية جمعاء، تم تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها. كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد، على الأنشطة الموازية التي واكبت اشغال المنتدى من طرف هيئات المجتمع المدني. وبخصوص موضوع العوامل في المنازل أشار الصبار إلى أن المجلس أبدى ملاحظاته على مشروع قانون العمال الذي تم عرضه عليه، أكد خلالها على ضرورة أن تستفيد هذه الشريحة من المجتمع من كل الضمانات التي تمنح للعمال داخل المنازل بمقتضى مدونة الشغل إضافة الى مقتضيات حماية خاصة.

وكان رئيس مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب بوبكر التطواني قد أكد في كلمة خلال افتتاح هذا اللقاء الذي يتزامن والاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن موضوع حقوق الإنسان من بين أكثر المواضيع حضورا على الساحة الوطنية مدعوما بإرادة سياسية ثابتة وراسخة عكستها مواقف جلالة الملك محمد السادس في مختلف المناسبات.

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، إن «التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل (جبهة البوليساريو) وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الأفق أمامها»، من أجل افتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة.

وأوضح الصبار خلال لقاء تواصلتي نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب مساء أول أمس الثلاثاء أن «القضايا العادية التي نجدتها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول الى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين».

وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لميثاق يحدد المعايير التي من خلالها تنجز المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الآليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعد لقاءات وندوات صحفية. من جهة أخرى، أكد الصبار في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد مؤخرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف لما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود



في مذكرة تفاهم وقعها العلمي وبيد الله ثاني تجربة في العالم: مجلس اليزمي مستشار رسمي للبرلمان في مجال الحقوق



وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع كل من مجلسي النواب والمستشارين، يوم الأربعاء بالرباط، على مذكرتي تفاهم ترومان بالأساس تعزيز المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية، خاصة في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وتنص مذكرتا التفاهم، اللتان وقعهما إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع كل من رشيد الطالب العلمي، رئيس مجلس النواب ومحمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، على استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، والمساهمة في إعداد استراتيجية مشتركة لمتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان متابعة منهجية.

الذي تمكن من تحقيق تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان، معتبرا أن نجاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان اضافة الى كاهل المغرب مسؤولية جديدة، لكونه أصبح يعد بمثابة «مشتل للعمل على تقدم حقوق الإنسان والنهوض بها ونموذج يتم تتبع خطواته اليوم ورصد مبادراته من زاوية تناسيها مع قوة التجديد والإبداع، لا من زاوية التقيد والتنفيذ، من جهته، أكد اليزمي أن التوقيع على هاتين المذكرتين يأتي في سياق الارتقاء بالممارسات الفضلى إلى علاقة مأسسة، إعمالا لمبادئ بلغراد النافذة للعلقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات عبر العالم، لتؤسس بذلك لثاني تجربة من هذا النوع في العالم بعد التجربة الأسترالية.

وأضاف أن المجلس سيعمل بمعية مجلسي البرلمان، طبقا لهاتين المذكرتين، على التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع والمراقبة، وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية والأنشطة العلمية ودعم القدرات.

وأشار إلى أن التوقيع على المذكرتين يأتي غداة الرسالة المكتبة الموجحة إلى المشاركين في النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي شكلت براهه وثيقة مرجعية أساسية لفهم ومقاربة الإشكاليات والتحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان، ميرزا عزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الشروع في التنفيذ الفوري لخصون المذكرة، مستحضرا في ذلك الرهانات والأولويات الواردة في الرسالة المكتبة، خاصة تلك المتعلقة بالتسريع بالاعتماد قانون خاص بمحاربة العنف ضد النساء والقانون المتعلق بإرساء المؤسسة الدستورية ذات الصلة بالمنافسة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

المجتمع المدني. كما اشارت الرسالة الملكية السامية، يضيف الطالب العلمي، إلى التحول المعرفي الذي يواكب ثقافة حقوق الإنسان في العالم، خصوصا الأجيال المتلاحقة للمفاهيم والحقول والتخصصات الحقوقية، مشيدا أيضا بمبادرة جلالة الملك حول مصادقة المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

من جهته، أبرز بيد الله أن في كلمة بذات المناسبة أن هذه المبادرة تندرج في سياق الخطوات الحثيثة لتقوية ضمانات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها التي دشنها المغرب منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. وأشار بيد الله إلى أن المملكة تتفرد بتفاعل خلاق بين المجتمع المدني وبين مؤسسات الدولة، من برلمان وحكومة، موضحا أن «صمات هذا التفاعل موجودة فعلا في أهم الملفات التي تناولتها بلادنا بكل جرأة وشجاعة، مما أدى إلى حل إشكالات مجتمعية بدت مستعصية تحت سموات أخرى».

ويعد أن ذكر بأن مبادئ بلغراد نصت على تقوية العلاقات بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على اعتبار أن هذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في النهوض بحقوق الإنسان وتبوع الأعمال الفعلية للمعايير الدولية ذات الصلة، أكد بيد الله أن البرلمانات أصبحت مطالبة، بالإضافة إلى سن التشريعات ومراقبة تلوأمها مع معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، بتيسير عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع التشديد على عدم رهن حماية هذه الحقوق واحترامها بقرينة معينة أو بانصياع لأي سياق سياسي مهما كان. وأضاف أن المغرب هو «بلد التحديات الكبرى»

كما تم هاتان المذكرتان الموقعتان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان، على الخصوص، تعبئة مشورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يتعلق بملامة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها. وستنطاط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة دعمه أيضا لعمل الدبلوماسية البرلمانية وللمقررات في مجال مقاربة حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتنظيم أنشطة مشتركة بمعية مجلسي البرلمان في مجال النهوض بلقافة حقوق الإنسان، وتنظيم الأنشطة العلمية حسب المحاور ذات الأولوية المتفق عليها بين الطرفين.

وفي هذا الصدد، أبرز الطالب العلمي في كلمة بالمناسبة أن التوقيع على هاتين المذكرتين يؤشر على الانخراط التام للمغرب في المنظومة الحقوقية الكونية، لاسيما اليوم العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان، معتبرا أن المغرب يأتي في صدارة البلدان التي بادرت إلى الانخراط في هذه الدينامية من التعاون والتكامل بين المؤسسات الوطنية، البرلمانية والحقوقية. وفي السياق ذاته، أعرب الطالب العلمي عن اعتزازه بالرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي احتضنته مراكش في نسخته الثانية، نهاية تونير الماضي، حيث نوه جلالاته بالنظام الدولي لحقوق الإنسان وما يشهده من تحولات عميقة، وما يرفعه من إشعاع للقيم العالمية لهذه الحقوق وتملكها، وما يرافقها من روح العينة والانخراط والفعل في أوسع البلدان، سواء على مستوى المؤسسات الحقوقية الوطنية أو بالنسبة لمؤسسات ومنظمات



ساهم في مشروع الاتفاقية الدولية حول الجرائم ضد الإنسانية

2012/20

دكتوراه فخرية للخبير هشام الشرقاوي من الأكاديمية الدولية للسلام العالمي

المساء

تم تكريم المناضل الحقوقي والخبير الدولي هشام الشرقاوي في مراكش على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بمنحه شهادة الدكتوراه في حقوق الإنسان والسلام من طرف الأكاديمية الدولية للسلام العالمي، المعتمدة من طرف الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي.

وقد جاء هذا التكريم بالنظر إلى الإسهامات التي قام بها الخبير الدولي هشام الشرقاوي في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ومسارات السلام في العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

وقد شارك المناضل الحقوقي في العديد من التجارب الدولية في غواتيمالا والكويمبودج والشيلي وأوغاندا ورواندا وسيراليون وبعض تجارب الدول العربية بعد الربيع العربي.

وفي الحفل ذاته أشاد عميد الجامعة بالدور الذي لعبه الخبير هشام الشرقاوي في إشغال العديد من الفرق الدولية وعلى رأسها الفريق العامل في الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري والفريق الخاص بحماية حقوق الشعوب الأصلية، كما عمل الأستاذ هشام الشرقاوي على المساهمة في مشروع الاتفاقية الدولية حول الجرائم ضد الإنسانية وكذلك عمل ضمن فريق المحققين التابع للمنظمة الدولية لسلام بدون عدالة.

ويشار إلى أن المناضل الحقوقي هشام الشرقاوي، يدرس مادة العدالة الجنائية الدولية وكذلك مادة تطوير النظام الدولي في العلاقات الدولية، وله عدة إصدارات ومقالات مختصة في مجال المحكمة الجنائية الدولية والبيات العدالة الانتقالية.

وقد حضر حفل التكريم شخصيات حقوقية وازنة على الصعيد العالمي من الأرجنتين وكندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والسويد وسويسرا.





الصبار: «البوليساريو» يوظف قضايا حقوق الإنسان لمنازعة المغرب في صحرائه

5/17397

بيان اليوم

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، إن 'التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل جبهة البوليساريو، وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الأفاق أمامها، من أجل افتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة. وأوضح الصبار، خلال لقاء تواصلتي نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب مساء الثلاثاء المنصرم، أن 'القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين'. وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لميثاق يحدد المعايير التي من خلالها تنجز المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الآليات

من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعدّد لقاءات وندوات صحفية.

من جهة أخرى، أكد الصبار، في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد مؤخرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف لما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، ودينامية المجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمين لدول الجنوب ليساهموا في التنظير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرة على دول الغرب.

وأبرز أن المنتدى الذي عرف مشاركة أزيد من 7 آلاف مشارك يمثلون أكثر من

94 دولة من مختلف القارات يعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم، ظهرت فيها قضايا جديدة تهتم الإنسانية جمعاء، تم تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها. كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد، على الأنشطة الموازية التي واكبت أشغال المنتدى من



● محمد الصبار

طرف هيئات المجتمع المدني، وبخصوص موضوع العاملات في المنازل أشار الصبار إلى أن المجلس أبدى ملاحظاته على مشروع قانون العمال الذي تم عرضه عليه، أكد خلالها على ضرورة أن تستفيد هذه الشريحة من المجتمع من كل الضمانات التي تمنح للعمال داخل المنازل بمقتضى مدونة الشغل إضافة إلى مقتضيات حمائية خاصة.

وكان رئيس مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب بوبكر التطواني قد أكد في كلمة خلال افتتاح هذا اللقاء الذي

يتزامن والاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن موضوع حقوق الإنسان من بين أكثر المواضيع حضورا على الساحة الوطنية مدعوما بإرادة سياسية ثابتة وراسخة عكستها مواقف جلالة الملك محمد السادس في مختلف المناسبات. وأبرز أن الدينامية والتحويلات العميقة التي تشهدها البلاد ساهمت في تعزيز صلاحيات وتنوع مجالات تدخل المجتمع المدني الذي يقوم بدور أساسي في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها والدفاع عنها بين مختلف الفئات خاصة في المناطق النائية والفقيرة والمهمشة التي تعد أكثر المناطق والفئات الاجتماعية تعرضا لانتهاك حقوقها الأساسية.

وأشار إلى أن العديد من التساؤلات والانشغالات التي مازالت حاضرة في المشهد الحقوقي خاصة منها ما يتصل بتقوية أسلوب التواصل لفائدة المجتمع المدني، ومواكبة مدى تأثير القانون على سلوك الأفراد والجماعات المعنية بحقوق الإنسان، وكيفية التعامل الإيجابي والديمقراطي مع التقارير الدولية، وإعداد برامج بيداغوجية في مجال حقوق الإنسان واعتماد المقاربة المثلى في إبقاء مراقبة وتتبع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية ضمن الإطار المغربي.



المغرب يدخل نادي الدول التي تفعل مبادئ بلغراد لحقوق الإنسان

توقيع مذكرتي تفاهم بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

3/7397

بيان اليوم

عليها المغرب أو انضم إليها، بالإضافة إلى استشارة المجلس في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية، وعلى التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وفضلا عن استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، تهم المذكرتان إعداد إستراتيجية مشتركة لمتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، ودعم المجلس لعمل الدبلوماسية البرلمانية، وتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة مشتركة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

طي صفحة الانتهاكات الجسيمة، وتحرير السمعي البصري، وحماية حقوق المرأة، والاعتراف بالتنوع الثقافي ودسترة اللغة الأمازيغية.

وتهدف المذكرتان، اللتان تستمدان روحهما من مبادئ بلغراد حول العلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سنة 2012، إلى أخذ المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان بعين الاعتبار في مجالات التشريع، ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وتنص مذكرتا التفاهم على استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال أخذ المقاربة الحقوقية بالاعتبار في عملية التشريع، وملاءمة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادق

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مجلسي البرلمان، أول أمس الأربعاء، مذكرتي تفاهم تهتمان بالمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية.

وبشكل توقيع المذكرتين بمجلس النواب، من طرف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، ومحمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين تتويجا لحصيلة عمل امتدت لثلاث سنوات من العمل لتحديد منطلقات التعاون بين المؤسستين الدستوريتين في ما يخص العمل المرتكز على حقوق الإنسان في مجالات التشريع، ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية. كما يأتي هذا التوقيع بعد خوض المغرب أوراشا حقوقية كبرى، أهمها

لتعزيز المقاربة الحقوقية في عمل المؤسسة

توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان

21/12/14

وقّع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع كل من مجلس النواب والمستشارين أول أمس بالرباط على مذكرة تفاهم ترومان بالأساس تعزيز المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية، خاصة في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية. وتخص مذكرتي التفاهم، اللتين وقّعهما إدريس البرزي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع كل من رشيد الطالب العلي، رئيس مجلس النواب و محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، على استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان فضلا عن مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان والمساهمة في إعداد إستراتيجية مشتركة لمناخعة التوضبات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية

المعنية بحقوق الإنسان متابعة منهجية. كما تهم هاتان المذكرتان الموقعتان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان على الخصوص تهيئة مشورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يتعلق بملاءمة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها. وسيحاط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة دعمه أيضا لعل الدبلوماسية البرلمانية وللقرارات في مجال مقارنة حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقييم أنشطة مشتركة بمعية مجلسي البرلمان في مجال النهوض بتقافة حقوق الإنسان وتنظيم الأنشطة العلمية حسب المحاور ذات الأولوية المتفق عليها بين الطرفين. وفي هذا الصدد، أبرز الطالب العلي في كلمة بالمناسبة أن التوقيع على هاتين المذكرتين يؤشر على الانخراط التام للمغرب في المنظومة الحقوقية الكونية، لاسيما اليوم العالمي

الجلالة حول مصادقة المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. من جهته، أبرز بيد الله أن في كلمة بذات المناسبة أن هذه المبادرة تندرج في سياق الخطوات الحثيثة لتقوية ضمانات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها التي دشنها المغرب منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. وأشار بيد الله إلى أن المملكة تفرد بتفاعل خلاق بين المجتمع المدني وبين مؤسسات الدولة، من برلمان وحكومة، موضحا أن «بصمات هذا التفاعل موجودة فعلا في أهم الملفات التي تتناولتها بلاننا بكل جرأة وشجاعة، مما أدى إلى حل إشكالات مجتمعية بدت مستعصية تحت سموات أخرى. وبعد أن ذكر بأن مبادئ بلغراد نصت على تقوية العلاقات بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على اعتبار أن هذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في النهوض بحقوق الإنسان

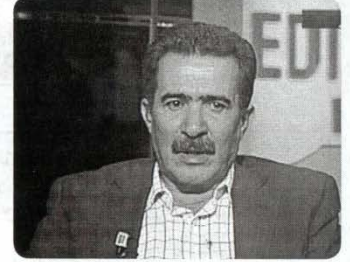
الإنسان والبرلمانات عبر العالم، لتؤسس بذلك لثاني تجربة من هذا النوع في العالم بعد التجربة الأسترالية. وأضاف أن المجلس سيعمل بمعية مجلسي البرلمان طبقا لهاتين المذكرتين على التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية والانشطة العلمية ودعم القرارات. وأشار إلى أن التوقيع على المذكرتين يأتي غداة الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي شكلت برأيه «وثيقة مرجعية أساسية لفهم ومقاربة الإشكاليات والتحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان» مبرزا عزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشروع في التنفيذ الفوري لمضمون المذكرة، مستحضرا في ذلك الراهانات والأولويات الواردة في الرسالة الملكية، خاصة تلك المتعلقة بالتسريع في اعتماد قانون خاص بمحاربة العنف ضد النساء والدستورية ذات الصلة بالمتأصلة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

الإنسان والبرلمانات عبر العالم، لتؤسس بذلك لثاني تجربة من هذا النوع في العالم بعد التجربة الأسترالية. وأضاف أن المجلس سيعمل بمعية مجلسي البرلمان طبقا لهاتين المذكرتين على التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية والانشطة العلمية ودعم القرارات. وأشار إلى أن التوقيع على المذكرتين يأتي غداة الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي شكلت برأيه «وثيقة مرجعية أساسية لفهم ومقاربة الإشكاليات والتحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان» مبرزا عزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشروع في التنفيذ الفوري لمضمون المذكرة، مستحضرا في ذلك الراهانات والأولويات الواردة في الرسالة الملكية، خاصة تلك المتعلقة بالتسريع في اعتماد قانون خاص بمحاربة العنف ضد النساء والدستورية ذات الصلة بالمتأصلة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

الإنسان والبرلمانات عبر العالم، لتؤسس بذلك لثاني تجربة من هذا النوع في العالم بعد التجربة الأسترالية. وأضاف أن المجلس سيعمل بمعية مجلسي البرلمان طبقا لهاتين المذكرتين على التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية والانشطة العلمية ودعم القرارات. وأشار إلى أن التوقيع على المذكرتين يأتي غداة الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي شكلت برأيه «وثيقة مرجعية أساسية لفهم ومقاربة الإشكاليات والتحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان» مبرزا عزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشروع في التنفيذ الفوري لمضمون المذكرة، مستحضرا في ذلك الراهانات والأولويات الواردة في الرسالة الملكية، خاصة تلك المتعلقة بالتسريع في اعتماد قانون خاص بمحاربة العنف ضد النساء والدستورية ذات الصلة بالمتأصلة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

الصبار: التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان أصبح مطية تستعملها (البوليساريو)

2/8275



قال الإصين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار ، إن «التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل (جبهة البوليساريو) وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الأفاق أمامها ، من أجل أفتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية

انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة.

وأوضح الصبار خلال لقاء توأصلي نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب مساء أول أمس أن «القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين».

وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لميثاق يحدد المعايير التي من خلالها تتجزأ المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب ، أكد الإصين العام ، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الأليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعد لقاءات وندوات صحفية.

من جهة أخرى، أكد الصبار في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد مؤخرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف لما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، ودينامية المجتمع المدني وقواه الحية،

وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ودول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمون لدول الجنوب ليساهموا في التطوير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرًا على دول الغرب.

وأبرز أن المنتدى الذي عرف مشاركة أزيد من 7 آلاف مشارك يمثلون أكثر من 94 دولة من مختلف القارات بعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم ، ظهرت فيها قضايا جديدة تهم الإنسانية جمعاء ، تم تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها. كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد ، على الأنشطة الموازية التي وأكبت اشغال المنتدى من طرف هيئات المجتمع المدني، وبخصوص موضوع العائلات في المنازل أشار الصبار إلى أن المجلس أبدى ملاحظاته على مشروع قانون العمال الذي تم عرضه عليه ، أكد خلالها على ضرورة أن تستفيد هذه الشريحة من المجتمع من كل الضمانات التي تمنح للعمال داخل المنازل بمقتضى مونة الشغل إضافة إلى مقتضيات حمائته خاصة.

وكان رئيس مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب بويكز التطواني قد أكد في كلمة خلال افتتاح هذا اللقاء الذي يتزامن والاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن موضوع حقوق

الإنسان من بين أكثر المواضيع حضورا على الساحة الوطنية مدعوما بإرادة سياسية ثابتة ورأسخة عكستها مواقف جلالة الملك محمد السادس في مختلف المناسبات.

وابرز أن الدينامية والتحولات العميقة التي تشهدها البلاد ساهمت في تعزيز صلاحيات وتنوع مجالات تدخل المجتمع المدني الذي يقوم بدور أساسي في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها والدفاع عنها بين مختلف الفئات خاصة في المناطق النائية والفقيرة والمهمشة التي تعد أكثر المناطق والفئات الاجتماعية تعرضا لانتهاك حقوقها الأساسية.

وأشار إلى أن العيديد من التساؤلات والاشغالات التي ما زالت حاضرة في المشهد الحقوقي خاصة منها ما يتصل بتقوية أسلوب التواصل لفائدة المجتمع المدني ، ومواكبة مدى تأثير القانون على سلوك الأفراد والجماعات المعنية بحقوق الإنسان ، وكيفية التعامل الإيجابي والديمقراطي مع التقارير الدولية ، وإعداد برامج بيداغوجية في مجال حقوق الإنسان واعتماد المقاربة المثلى في إبقاء مراقبة وتتبع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية ضمن الإطار المغربي.



نتائج الفائزين في مسابقة جائزة ناشئة الفكر الحقوقي

3538/2 "التجديد"



من المقرر أن تنظم اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بهذه الجهات، حفل تتويج التلميذات والتلاميذ المتفوقين في مسابقة جائزة ناشئة الفكر الحقوقي في نسختها الثانية، بعد غد (الأحد) بجماعة فم الواد بإقليم العيون، وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وستشمل مسابقة هذه السنة تلاميذ من جهة العيون-السمارة والداخلة-أوسرد وطانطان-كلميم.

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن تنظيم المسابقة عبر ثلاث مراحل همت الأولى الانتقاء الأولي للمشاركين، وهي المرحلة التي عهد إلى أساتذة مادة الفلسفة بال ثانويات المعنية بتدبيرها، فيما شملت المرحلة الثانية من الإقصائيات مستوى الإقليم الواحد تم خلالها توحيد السؤال وكذا توحيد زمن المباراة ومركزة تدبيرها، أما المرحلة الثالثة فقد تمثلت في تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة، ليتم في الأخير تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا يومه السبت 13 دجنبر 2014 بجماعة فم الواد بإقليم العيون.

هذه المبادرة، التي يتم تنفيذها في إطار شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، لاحقا إلى جهة أخرى من جهات المملكة، تحت إشراف إحدى اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، بعد أن همت السنة الماضية جهة مراكش تانسيفت الحوز ووكالة عبدة والأقاليم الجنوبية خلال السنة الحالية.

يذكر أن جائزة ناشئة الفكر الحقوقي التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 2013 تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ ثقافتها ومبادئ المواطنة في صفوف الناشئة. ومن المزمع أن تنتقل



9000 شخص شاركوا في منتدى مراكش لحقوق الإنسان

ياسر المختوم ● 3(38/2

توصل المشاركون في المنتدى الدولي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد قبل أيام بمراكش، برسالة إلكترونية وقعها كل من المحجوب الهيئة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تضمنت اعتذارا رسميا بعد اعتراض المشاركين صعوبات خلال الحدث الدولي، وقالت الرسالة، "نقدم لكم اعتذرا على بعض الصعوبات اللوجستية التي تكون قد اعترضتكم، ولقد تجاوز إقبال الفاعلين من المجتمع المدني بالمغرب كل توقعاتنا، وتم إيواء ما يعادل ضعف العدد المتوقع". وأكدت الرسالة أن المنتدى الدولي عرف مشاركة أزيد من 9000 شخص من 95 بلدا يمثلون الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المغربي، وساهم الجميع في مناقشة مختلف الإشكاليات ذات الصلة بحقوق الإنسان. وقالت الرسالة إنه "بصرف النظر عن هذه الصعوبات، فقد تمكن المشاركون والمشاركات من الاستفادة من 150 نشاطا منظما، بصفة أساسية، من قبل المجتمع المدني، فضلا عن البرمجة الثقافية، ومختلف الفعاليات المنظمة في الأروقة، والتي كانت أيضا، إحدى مميزات هذه الدورة".



الصبّار: البوليساريو توظف ورقة حقوق الإنسان بعد انسداد أفقها السياسي



قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، إن «التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل جبهة البوليساريو وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الأفق أمامها، من أجل إفتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة.»

وأوضح الصبار خلال لقاء توأصلي نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب مساء أول أمس الثلاثاء أن «القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين.»

وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لبرنامج يحدد المعايير التي من خلالها تتجزأ المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الأليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعدّد لقاءات وندوات صحفية.

من جهة أخرى، أكد الصبار في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد مؤخرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف لما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، ودينامية المجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمون لدول الجنوب ليساهموا في التنظير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرة على دول المغرب.

وأبرز أن المنتدى الذي عرف مشاركة أزيد من 7 آلاف مشارك يمثلون أكثر من 94 دولة من مختلف القارات بعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم، ظهرت فيها قضايا جديدة تهم الإنسانية جمعاء، تم تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها. كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد، على الأنشطة الموازية التي واكبت أشغال المنتدى من طرف هيئات المجتمع المدني.



مجلس حقوق الإنسان يرافق البرلمان حقوقيا في التشريع ومراقبة الحكومة

القسم السياسي

بيد الله إلى أن المملكة تتفرد بتفاعل خلق بين المجتمع المدني وبين مؤسسات الدولة، من برلمان وحكومة، موضحاً أن «بصمات هذا التفاعل موجودة فعلاً في أهم الملفات التي تناولتها بلادنا بكل جرأة وشجاعة، مما أدى إلى حل إشكالات مجتمعية بدت مستعصية تحت سموات أخرى». وبعد أن ذكر بأن مبادئ بلغراد نصت على تقوية العلاقات بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على اعتبار أن هذه الأخيرة تلعب دوراً أساسياً في النهوض بحقوق الإنسان وتبني الإعمال الفعلي للمعايير الدولية ذات الصلة، أكد بيد الله أن البرلمانات أصبحت مطالبة، بالإضافة إلى من التشريعات ومراقبة تالؤها مع معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، بتبسيط عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع التشديد على عدم رهن حماية هذه الحقوق واحترامها بطريقة معينة أو بانصياع لأي سياق سياسي مهما كان.

صيفة، وما يعرفه من إشباع للقيم العالمية لهذه الحقوق وتملكها، وما يرافقها من روح التعهنة والانخراط والفعل في أوسع البلدان، سواء على مستوى المؤسسات الحقوقية الوطنية أو بالنسبة لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. كما أشارت الرسالة التكميلية، بضيف الطالبي العلمي، إلى التحول العرفي الذي يواكب ثقافة حقوق الإنسان في العالم، خصوصاً الأجيال المتلاحقة للمفاهيم والحقوق والتخصصات الحقوقية، مشيداً أيضاً بمبادرة صاحب الجلالة حول مصادقة المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. من جهته، أبرز بيد الله أن هذه المبادرة تندرج في سياق الخطوات الحثيثة لتقوية ضمانات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها التي دشنها المغرب منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وأشار

مجلسي البرلمان في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتنظيم الأنشطة العلمية حسب المآور ذات الأولوية المتفق عليها بين الطرفين. وقال الطالبي العلمي إن التوقيع على هاتين المذكرتين يوشح على الانخراط التام للمغرب في المنظومة الحقوقية الكونية، لاسيما اليوم العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان، معتبراً أن المغرب يأتي في صدارة البلدان التي سادرت إلى الانخراط في هذه الدينامية من التعاون والتكامل بين المؤسسات الوطنية، البرلمانية والحقوقية. وفي السياق ذاته، أعرب الطالبي العلمي عن اعترازه بالرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي احتضنته مراكش في نسخته الثانية، نهاية نونبر الماضي، حيث نوه جلالاته بالنظام الدولي لحقوق الإنسان وما يشهده من تحولات

على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان والمساهمة في إعداد إستراتيجية مشتركة لتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان متابعة منهجية. كما نهم هاتان المذكرتان الموقعتان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان على الخصوص تعبئة مشورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يتعلق بعلازمة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها. وسيبسط بالجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة دعمه أيضاً لعمل الدبلوماسية البرلمانية وللتدورات في مجال مقارنة حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتنظيم أنشطة مشتركة بعبئة

في تجربة ثانية عالمياً، بعد التجربة الكندية، وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع كل من مجلسي النواب والمستشارين، أول أمس الأربعاء بالرباط، على مذكرتي تفاهم ترومان بالأساس تعزيز المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية، خاصة في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية. وتنص مذكرتا التفاهم، اللتين وقعهما إدريس إليزي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع كل من رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب ومحمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، على استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الموجودة قيد المصادقة

التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان أصبح مطية تستعملها البوليساريو بعد انسداد الأفق أمامها

31/24



أرشيف

محمد الصبار إلى جانب البزيمي

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، إن "التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل جبهة البوليساريو وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الأفق أمامها، من أجل افتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة والعلم والأدب مساء الثلاثاء، أن القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين".

وخلو إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليثاق يحدد المعايير التي من خلالها تنجز المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام، أن المغرب بلد مفتوح وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الأليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعقد لقاءات وندوات صحفية.

من جهة أخرى، أكد الصبار في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد مؤخرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف لما حققه في المشهد الحقوقي العام، والتجزئات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، ودينامية المجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة للتشاور مع حقوق الإنسان والخبراء الملتزمين لدول الجنوب ليساهموا في التطوير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرًا على دول الغرب، وأبرز أن المنتدى الذي عرف مشاركة تزيد من 7 آلاف مشارك يمثلون أكثر من 94 دولة من مختلف القارات بعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم، ظهرت فيها قضايا جديدة تهم الإنسانية جمعاء، تم تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها، كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد، على الأنشطة الموازية التي واكبت اشغال المنتدى من طرف هيئات المجتمع

محمد الصبار:
قضايا عادية تحولها الجبهة
إلى قضايا حقوقية وسياسية ومعتقلو
الحق العام في العيون أو الداخلة
أو مناطق غير متنازع عليها
يتحولون لتقارير معتقلي رأي
ومعتقلين سياسيين

ثابتة ورأسخة عكستها مواقف جلالة الملك محمد السادس في مختلف المناسبات، وأبرز أن الدينامية والتحول العميقة التي تشهدها البلاد ساهمت في تعزيز صلاحيات وتنوع مجالات تدخل المجتمع المدني الذي يقوم بدور أساسي في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والتهوض بها والدفاع عنها بين مختلف الفئات خاصة في المناطق النائية والفقيرة والمهمشة التي تعد أكثر المناطق والفئات الاجتماعية تعرضا لانتهاك حقوقها الأساسية، وأشار إلى أن العديد من التساؤلات والانتشغالات التي مازالت

المدني، وبخصوص موضوع العاملات في المنازل أشار الصبار إلى أن المجلس أبدى ملاحظاته على مشروع قانون العمال الذي تم عرضه عليه، أكد خلالها على ضرورة أن تستفيد هذه الشريحة من المجتمع من كل الضمانات التي تمنح للعمال داخل المنازل بمقتضى مدونة الشغل إضافة إلى مقتضيات حماية خاصة، وكان رئيس مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب بوبكر التطواني قد أكد في كلمة خلال افتتاح هذا اللقاء الذي يتزامن والاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن موضوع حقوق الإنسان من بين أكثر المواضيع حضورا على الساحة الوطنية مدعوما بإرادة سياسية

حاضرة في المشهد الحقوقي خاصة منها ما يتصل بتقوية أسلوب التواصل لفائدة المجتمع المدني، ومواكبة مدى تأثير القانون على سلوك الأفراد والجماعات المعنية بحقوق الإنسان، وكيفية التعامل الإيجابي والديمقراطي مع التقارير الدولية، وإعداد برامج بيداغوجية في مجال حقوق الإنسان كأعضاء المقاربة المثلى في إبقاء مراقبة وتتبع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية ضمن الإطار المغربي.



في مذكرتي تفاهم مع البرلمان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعم عمل المؤسسة التشريعية في مجال حقوق الإنسان

3/494

ب ع

أكد ادريس اليزمي في تصريح له أن مذكرتنا التفاهم التي وقعنا مع مجلس النواب و المستشارين تضع على عاتق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة دعمه لعمل الدبلوماسية البرلمانية وللقدرات في مجال مقارنة حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتنظيم أنشطة مشتركة بمعية مجلسي البرلمان في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتنظيم الأنشطة العلمية حسب المحاور ذات الأولوية المتفق عليها بين الطرفين.

وأكد ادريس اليزمي ل'المنعطف' إلى أن التوقيع على المذكرتين يأتي غداة الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي شكلت برأيه وثيقة مرجعية أساسية لفهم ومقاربة الإشكاليات والتحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان كما أعلن عزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الشروع في التنفيذ الفوري لمضمون المذكرة، و أعلن بأن هذه العزيمة تنبثق بالضرورة عن الرهانات والأولويات الواردة في الرسالة الملكية، خاصة تلك المتعلقة بالتسريع في اعتماد قانون خاص بمحاربة العنف ضد النساء والقانون المتعلق بإرساء المؤسسة الدستورية ذات الصلة بالمناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

كما ألمح إلى أن التوقيع هذا جاء في سياق الارتقاء بالممارسات الفضلى إلى علاقة مأسسة إعمالا لمبادئ بلغراد المنظمة للعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات عبر العالم، لتؤسس بذلك لثاني تجربة من هذا النوع في العالم بعد التجربة الأسترالية. وتروم المذكرتان الموقعتان في البرلمان أول أمس الأربعاء، بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مجلس النواب و مجلس المستشارين، تعزيز المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية، خاصة في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

و حسب ما جاءت به مذكرتنا التفاهم، فهي تنص على استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان والمساهمة في إعداد إستراتيجية مشتركة لتابعة المناقشة التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان متابعة منهجية.

أمين عام المجلس المغربي لحقوق الانسان: بعض معتقلي الحق العام يتم تحويلهم إلى معتقلي رأي

محمود معروف

الرباط - القدس العربي: لا زال النقاش دائرا في المغرب حول حقوق الإنسان ومدى التزام المغربية الدولة بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا. ورغم إقرار كل المعنيين، مؤسسات رسمية ومنظمات حقوقية ونشطاء، بالتقدم الذي عرفه المغرب في هذا الميدان خلال العقدين الماضيين، إلا ان هناك من يرى ان انتهاكات تقع تؤكّد على مقاومة عنيفة للإصلاحات التي تذهب إليها البلاد، فيما يوجه مسؤولون إلى أصحاب هذه الاتهامات بأنهم يوظفون حقوق الإنسان سياسيا لابتزاز المغرب.

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار إن «التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل جبهة البوليساريو، التي تسعى لفصل الصحراء عن المغرب، وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الآفاق أمامها، من أجل افتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء المنطقة التي كانت تستعمرها إسبانيا إلى المغرب.

وأوضح خلال لقاء تواصل في تطوان أن «القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها يتحولون لمعتقلي رأي ومعتقلين سياسيين».

وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لميثاق يحدد المعايير التي من خلالها تنجز المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام للمجلس، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الآليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعقد لقاءات وندوات صحافية.

وأكد الصبار ان اختيار المغرب لاحتضان المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد نهاية شهر تشرين ثان/ نوفمبر الماضي بمراكش، هو اعتراف لما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، ودينامية المجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمون لدول الجنوب ليساهموا في التنظير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرًا على دول الغرب.

وتواصل منظمات وهيئات حقوقية دولية على الرغم من أن المغرب نص في دستوره على احترامه لحرية المعتقد، إلا أن هذا لم يكن كافيا في نظر الاتحاد العالمي للإنسانوية والعلمانية الذي وضع المغرب في خانة الدول الأكثر تضييقا على الحرية الدينية وهي نفس الخانة التي ضمت جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وتونس.

وعدد تقرير «مؤشر الحرية الدينية لسنة 2014» الذي قيم مستوى الحرية الدينية في كل دول العالم، أسباب دخول المغرب في هذه الخانة «السوداء» حسب توصيف الاتحاد الدولي، من بينها أن المغرب وعلى الرغم من اعتماده دستورا ينص على احترام الحرية الدينية إلا أن هذا لم ينعكس على الواقع، مقدما المثال بوضعية البهائيين في المغرب وكذلك الشيعة عدا الأشخاص الذين يعلنون أنهم لا ينتمون لأي ديانة، وأوضح التقرير أن السلطات تقوم في العديد من المرات «بالتحقيق مع أتباع هذه الطوائف وتمنع تجمعاتهم الدينية».

وتحدث التقرير عما أسماه التناقض في مسودة الدستور التي تقول بأن المغرب يعترف بسمو المواثيق الدولية التي تضمن حرية المعتقد، قبل أن يعود نفس الدستور لكي يقول إن هذه المواثيق يجب ألا تتعارض مع الهوية الوطنية، «وهو الأمر الذي يحد من آثار توقيع المغرب على المعاهدات الدولية».

وانتقد التقرير طريقة تعامل الدولة مع الجمعيات الداعية إلى علمانية الدولة في المغرب، «حيث تتعرض هذه الجمعيات لمنع أنشطتها وملاحقة أعضائها والتحقيق معهم»، قبل أن يعرج على قرار عدم الترخيص لجمعية «الحرية الآن»، وهو القرار الذي اعتبرته نفس الوثيقة «قرارا غير مفهوم وغير مبرر لأنه لا يبنى على سند قانوني مقنع».

وقال التقرير إن الإسلام في المغرب أصبح بالوراثة، أي أن المغربي يولد مسلما لأن والديه مسلمين «ولا يسمح له أن يغير دينه فيما بعد لو قرر ذلك»، قبل أن يردف بأن القانون في المغرب هو مزيج من الأحكام الإسلامية ومجموعة من القوانين التي تركها الاستعمار الفرنسي من قبيل الفصل الذي يمنع المجاهرة بالإفطار خلال شهر رمضان ويعاقب عليه بالسجن «وهي المادة التي تم وضعها في عهد الاستعمار الفرنسي».

التقرير الذي جاء في 300 صفحة، قال إن هناك حالة من القويبا لدى المجتمع المغربي من العديد من القضايا من بينها الإجهاض والمثلية الجنسية «حيث لا يتسامح المجتمع المغربي مع هذه الظواهر ولا يتقبلها»، قبل أن يستطرد بأن «الأشخاص الذين يعلنون إلحادهم ما زالوا يواجهون بحالة من الرفض حتى من قبل أسرهم».

إتهامات للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمنح عضوية لموظف شبح داخل لجنة الريف، ومطالب بحل اللجان التي لم تقدم شيئا في القضايا الحقوقية بالمغرب

كود : يونس أظبط

عبر نادي ناظور اليوم للاعلام عن إمتعاضه بسبب الاقصاء الممنهج الذي تمارسه اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في حق إعلاميي الريف الذين إحتجوا سابقا ضد هذه اللجنة وأبلغوا إحتجاجهم للصار الذي أكدوا له أن من بين أعضاءها موظف بجماعة إحدادن بالناظور لا يلتحق بعمله بدعوى التفرغ للعمل الجمعي وذلك خلال تواجد الصبار بالناظور في النسخة الاولى لمهرجان السينما.

وقال النادي في بلاغ توصلت به "كود" أن اللجنة الجهوية تواصل إقصاء الفعاليات الناظرية بسبب الفضح المستمر لما يقع داخل هذه اللجنة، حيث قامت بإقصاء جميع الحقوقيين بالناظور من المشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الانسان، قبل أن تقوم بإقصاء جميع الصحفيين الراضين الصمت إزاء ما يقع داخل اللجنة من المشاركة في ورشة تكوينية في الصحافة بدعم من منظمة كندية وأخرى أمريكية، في حين قامت بدعوة عدد من الاعلاميين المقربين منها.

وتساءل النادي عن السبب من عقد الدورة التكوينية في سرية تامة بأحد المنتجعات خارج مدينة الناظور، مشيرا إلى أن الدولة التي تقوم بالتحقيق في الدعم الذي تتوصل به من جهات خارجية عليها أيضا أن تقوم بالتدقيق في طرق توصل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالدعم وطرق صرفه التي باتت غير واضحة.

وقال الاعلامي علي كراجي رئيس النادي في تصريح ل"كود" أن المجلس الوطني لحقوق الانسان بات يحتقر الريف بالفعل، لكون اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لم يظهر لها أي أثر في الاحداث الكبرى التي وقعت بالريف من بينها أحداث عشرين فبراير بالحسيمة وأحداث بني بوعميش وأحداث زاو ومخطات أخرى ظهرت فيها هذه اللجنة والمجلس الوطني برمته كديكور يؤثث المشهد الحقوقي دون أن يقوم بأي عمل حقوقي على أرض الواقع، حيث تكتفي اللجان بتنظيم أنشطة دورية لصرف الميزانية التي تمنحها الدولة سنويا بالاضافة إلى الدعم الخارجي من أجل الحصول على دعم جديد.

واضاف كراجي في معرض تصريحه أن المجلس الوطني لحقوق الانسان عليه أن يقوم بحل هذه اللجان التي لا تنفع لأي شيء غير صرف المال العمومي منذ تأسيس المجلس، مضيفا أنه لا يستقيم أن يدعي المجلس الوطني لحقوق الانسان دفاعه عن حقوق الانسان بينما يتستر على موظف شبح هو عضو داخل اللجنة الجهوية بالناظور والحسيمة، والذي أخذ تفرغ غير مفهوم البتة بدعوى العمل الجمعي ويتقاضى المال العمومي كل شهر دون أن يقدم أي مقابل للراتب الذي يتقاضاه.

وختم كراجي بالقول: "الصبار في علمه هذا الامر، لقد أخبرناه في الدورة الاولى لمهرجان السينما بالناظور أن أحد أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالريف هو موظف شبح بجماعة إحدادن لكن المجلس لم يترأ من العضو بل تحول بعد ذلك إلى مسير من وراء الكواليس للجنة الجهوية لحقوق الانسان".

الاعتناء بالمضطربين نفسيا في المغرب يعاني من نواقص

الرباط: أطلقت الحكومة المغربية برنامجا واسعا من أجل تأهيل اساليب العناية الخاصة بالمصابين باضطرابات مختلفة المستويات والانواع، لكن هذا القطاع ما يزال يعاني من نواقص عدة وخصوصا في البنى التحتية والموارد البشرية.

ووفق اخر دراسة بحث وبائي في المغرب فان "40٪ من سكان المملكة الذين تفوق أعمارهم 15 سنة عانوا او يعانون من اضطرابات" -بمستويات مختلفة-، كما أن امرأة من أصل اثنتين تقريبا تعاني من عوارض نفسانية.

وكشفت دراسة لوزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية عام 2009 عن أرقام صنفت حوالى نصف المغاربة تقريبا في خانة المصابين بأمراض نفسانية، تراوحت بين القلق والاكتئاب والهباب وانفصام الشخصية.

وفي 2012، قررت الوزارة وضع الصحة العقلية ضمن "أولوياتها"، حيث تسعى الى مضاعفة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحلول 2016، ليلعب عدد الأسرة المخصصة للمرضى النفسانيين 3000 سرير، اضافة الى 30 طبيبيا نفسانيا و185 ممرضا مختصا.

وفي انتظار أن تتحقق تلك الأهداف، تحتاج المملكة أيضا الى بناء وتجهيز ثلاثة مستشفيات جديدة في المناطق متخصصة في الطب النفسي، تضاف الى عشرة أقسام لهذا الطب تعمل في الوقت الراهن في المستشفيات الحالية، أو الوحدات الاربع الموجودة، والمتخصصة في الطب النفسي للاطفال.

يذكر ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان (شبه رسمي) اعلن ان تأهيل القطاع امر "طارئ"، وذلك في تقرير سابق بعنوان "الصحة النفسية وحقوق الإنسان: الحاجة الملحة لسياسة جديدة"، وحذر من غياب الوسائل والظروف "الإنسانية" في التعامل مع المرضى النفسانيين.

وبحسب أسبوعية "نيل كيل" الصادرة بالفرنسية، فإن البرنامج الحكومي لتأهيل القطاع "بعيد عن الالتزام بأهدافه" وهو في منتصف المدة الزمنية لتحقيقه.

واضفت ان المستشفيات المتخصصة الثلاثة الواردة في برنامج التأهيل "لم يجد أي واحد منها طريقه لتحقيق على أرض الواقع"، رغم أن "أشغال البناء كان يجب أن تبدأ نهاية هذا العام". ولم يتسن الحصول على رد من وزارة الصحة المغربية حول ذلك.

وبحسب فؤاد مكيوار عضو "الجمعية المغربية لدعم ومساندة عائلات الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية" فإن هناك بالفعل "إرادة لدى الدولة من أجل الأخذ بزمام الأمور". لكن مكيوار، وهو والد طفل مصاب بانفصام الشخصية، أوضح "في الواقع لا يزال من الصعب الحصول على سرير في المستشفى. معظم المؤسسات الاستشفائية مكتظة. إنها معركة (...). لا تحصل على سرير الا اذا كانت الحالة عاجلة".

وفي قرية دوار الصغيرة قرب مدينة سيدي سليمان (وسط)، تتضح هذه الصعوبات من خلال حال الشابة سكيينة (21 عاما) التي تعاني حسب عائلتها من مرض عقلي، وغالبا ما يتم ربطها إلى عمود مثبت في الأرض، في منزل متواضع من الطين، تقطنه العائلة الفقيرة مع أطفالها العشرة.

ويوضح والدها محمد لفرانس برس "اخذناها أكثر من خمسين مرة الى المستشفى لكنهم لا يريدون ابقائها هناك"، مضيفا بكثير من الأسى، أن "العقاقير التي يعطونها تساعدها فقط على النوم، وأنا لا أعرف ما الذي يجب ان افعله".

لكن مصدرا مسؤولا في وزارة الصحة قال ان "الأطباء لا يرفضون تقديم العلاج لهؤلاء المرضى، كما أن ابقائهم داخل أقسام الصحة النفسية لا يتم سوى في أوقات الأزمات". ويشير الى أن علاج الأمراض النفسية في المملكة "مجاني".

ولا يعتبر نقص البنى التحتية والمختصة السبب الوحيد في التقصير بالاعتناء بالمرضى النفسانيين.

ونظرا لصعوبة الوصول الى الخدمة الصحية، يتحول الذين يعانون من امراض نفسانية الى ضحايا بسبب "الرفض" الاجتماعي لهم، حسب جلال توفيق، رئيس قسم في مستشفى الرازي للأمراض النفسية بمدينة سلا المجاورة للرباط.

وقال ان الاضطرابات النفسية تتميز ب"الهيجان وعدم التناسق"، وهو ما يعتبره المجتمع "لعنة او مسا من الجن"، فيما يتهم المرضى الذين يعانون "الحزن والاكتئاب" ب"قلة الايمان"، الامر الذي "يعزز ممارسات متخلفة"، حسب المصدر نفسه.

وتتراوح هذه الممارسات بين استخدام الطب التقليدي الشعبي، او اللجوء الى الشعوذة و"الاولياء الصالحين"، بينها ضريح "بويا عمر" الشهير الواقع على بعد خمسين كلم من مراكش (جنوب)، حيث يتم اعتقال الكثير من المرضى النفسانيين بالسلاسل لسنوات عدة.

وغالبية الأضرحة في المغرب، يقصدها مواطنون وأجانب أحيانا ممن "تسكنهم الارواح" وذلك طلبا لنيل "بركة" الاولياء كما يعتقدون، وهم في الغالب من المرضى النفسانيين او مدمني المخدرات.

وتقدر الصحافة المغربية عدد الذين زاروا ضريح "بويا عمر"، الذي تطلق عليه تسمية "غواناتانامو المغرب"، وما يزالون محتجزين هناك حوالى الف مريض، لكنه رقم لا تؤكد السلطات. ووفقا لدراسة أجزت في 2012 من قبل "مركز بيو للأبحاث"، مجموعة من الخبراء الأميركيين، فإن 86٪ من سكان المغرب ما زالوا يؤمنون بالأرواح، الخيرة والشريرة على حد سواء.

وتعزز الاعتقاد بقوة الأرواح مع اعتلاء الملك محمد السادس للعرش في 1999، حين فتحت سياسته الدينية الجديدة الباب أمام تعزيز الاسلام الصوفي الذي ظهر في القرن الثامن الميلادي، "بغرض نشر اسلام معتدل ومتسامح" كما يقول علماء الاجتماع المغربية.

رفاق الهايج يتضامنون مع الناشطة الحقوقية "مليكة طيطان" ويشجبون "الهجمة" التي تعرضت لها من طرف ممثل مجلس اليزمي بمراكش

رفاق الهايج يتضامنون مع الناشطة الحقوقية "مليكة طيطان" ويشجبون "الهجمة" التي تعرضت لها من طرف ممثل مجلس اليزمي بمراكش استنكر فرع المنارة مراكش للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ما أسماه المعاملة المهينة التي تعرضت لها الناشطة الحقوقية "مليكة طيطان" من طرف رئيس اللجنة الجهوية بمراكش للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وطالب رفاق الهايج بالمدينة الحمراء في بيان توصلت "كش24" بنسخة منه، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، إلى فتح تحقيق في النازلة والمتمثلة في "السب والتهم" الذي تعرضت له عضوة الفرع.

نص البيان كاملا:

بيان

كل التضامن مع عضوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش المناضلة مليكة طيطان تعرضت عضوة فرع المنارة مراكش للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، صبيحة الثامن من دجنبر الحالي لمعاملة مهينة، متمثلة في السب والتهم يعبر عن سلوك ارعن صادر عن رئيس اللجنة الجهوية بمراكش للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكانت السيدة مليكة طيطان ترافق المواطنة فاضل ميمونة القادمة من مدينة بوجدور لوضع شكاية لدى اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تطالب فيها بتدخل المجلس لدى الندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج للنظر في وضعية ابنها المنفعة عبد الله المعتقل بسجن الوداية ناحية مراكش، والمدان بتسع سنوات سحنا نافذة. وكانت الأم ترغي في إيصال معاناة ابنها الحامل لرقم الاعتقال 924 وأملها تمتيعه بحقه في متابعة دراسته في شروط سليمة وفق ما تنص عليه القواعد النموذجية لمعاملة السجناء.

فإذا برئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يشطاط غضبا وينفجر بكلام غير مسؤول وبعيد عن التعامل الإنساني وينهال أمام مقر المجلس على المناضلة مليكة طيطان بالألفاظ الحاطة بالكرامة متكررا لدور المجلس ومهامه المفترض القيام بها اتجاه انتهاكات حقوق الإنسان، كما زعم أن متابعة الانتهاكات لا تدخل ضمن اختصاصات المجلس، وان على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن تعالج الملف موجها كلامه للمناضلة مليكة طيطان "بما انك عضوة في الجمعية فلماذا تعرضينا الملف علينا..". إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة اذ نعبر عن تضامننا مع الأخت مليكة طيطان عضوة فرع المنارة للجمعية نعلن ما يلي:

- استنكارنا للسلوك الصادر عن رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراكش
- رفضنا لاستخفاف اللجنة الجهوية للمجلس بالقضايا الحقوقية المعروضة عليها، لأنها من صلب اختصاصاتها ومهامها وفقا للقانون المنظم للمجلس ولما يروج من الخطابات وما يصدر من تقارير عنه؛

- دعوتنا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى فتح تحقيق في النازلة.

- نؤكد ونصر على ضرورة ابلاغنا بالتوضيحات اللازمة حول تعاطي المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع شكايات المواطنين، وهل فعلا لا تدخل ضمن مهامه كما صرح السيد

رئيس اللجنة الجهوية للمجلس بمراكش

- نذكر رئيس اللجنة الجهوية للمجلس بمراكش إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لا نحتاج لمن يذكرنا بمهامنا الحقوقية سواء في مجال رصد الخروقات أو حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ولا نستغرب من تحلل اللجنة الجهوية بمراكش من مسؤولياتها وتعاطيها الفج وغير معقول مع تظلمات المواطنين ومع الحركة الحقوقية. عن المكتب

http://www.kech24.com/%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AC-%D9%8A%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%8A%D8%B4%D8%AC%D8%A8%D9%88%D9%86_a9254.html



عرض الاستراتيجية المغربية "حقوق الإنسان وفيروس السيدا" بجنيف

جنيف/11 دجنبر 2014/ومع/ تم اليوم الخميس بجنيف عرض الاستراتيجية المغربية "حقوق الإنسان وفيروس السيدا" وذلك أمام الدورة الـ35 لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا. وقال السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة محمد أوجار إن مخطط العمل هذا، وهو الأول من نوعه في إفريقيا، يهدف إلى النهوض بالحقوق ذات الصلة بهذا الوباء وتوجيه العمل لتحقيق رؤية " صفر إصابة جديدة و صفر تمييز و صفر وفاة بسبب السيدا". وأضاف أن إطلاق هذه الإستراتيجية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتوج العمل الذي تم محاربة داء السيدا على مدى عشرين سنة ويدمج مقاربة تقوم على حقوق الإنسان ضمن المجهود الوطني لمحاربة الداء. وأضاف السيد أوجار أن "هذا العمل قام منذ انطلاقة على مقاربة متعددة القطاعات وشراكة نشيطة بين مختلف القطاعات الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية". وقد أثبتت التجربة أن عدم احترام حقوق الإنسان يقلص من فرص ولوج الأشخاص لخدمات الصحة ويساهم في الرفع من حدة انتشار فيروس السيدا. كما أن فيروس السيدا يعرقل في الوقت ذاته التقدم المحقق في مجال تفعيل حقوق الإنسان. وسجل الدبلوماسي المغربي أن "هذا الارتباط يظهر بشكل جلي عندما نأخذ بعين الاعتبار المدى المتباين لانتشار الفيروس في بعض المجموعات الهشة". وأوضح أن هذه الإستراتيجية، تأتي أيضا للاستجابة للحاجة الملحة للتوفر على إطار عمل منسجم يجمع القطاعات ويسهل محاربة وباء تكتسي شروطه الاجتماعية والقانونية والاقتصادية أهمية قصوى وتلعب دورا حاسما في انتشاره. وذكر في هذا الإطار بانخراط صاحب الجلالة الملك محمد السادس في إعطاء دفعة حاسمة للتعنية الوطنية ضد داء السيدا مما يشكل نموذجا لمحاربة التمييز والوصم الاجتماعي اللذين يعاني منهما الأشخاص المتعايشون مع فيروس السيدا. وأشار إلى أن دستور 2011 شدد على الحق في الصحة ووضع نظام حكامه ديمقراطية غير مرمزة ومعالم عقد اجتماعي جديد يشجع على احترام حقوق الأشخاص في وضعية هشاشة وخصوصا فيما يتعلق بالولوج للخدمات ومنها الصحة. وأضاف السيد أوجار أن بلورة هذه الإستراتيجية تمت بدعم من لجنة للقيادة ضمت ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرنامج الوطني لمحاربة السيدا والصندوق العالمي لمحاربة السيدا وداء السل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة لمحاربة السيدا. ولهذا الغرض تم أيضا ، يقول الدبلوماسي المغربي، تشكيل لجنة متعددة القطاعات داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل تتبع هذه الإستراتيجية. كما أن حملة " سيداكسيون" الخامسة التي تنظم من فاتح إلى 24 دجنبر الجاري تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، تستهدف هذه السنة فئة الشباب باعتبارهم الأكثر عرضة للإصابة بداء فقدان المناعة المكتسبة. وجاء اختيار موضوع " الشباب والسيدا " لحملة هذه السنة من منطلق أن 51 بالمائة من الأشخاص الذين أصيبوا بفيروس السيدا في المغرب، الذي يمثل الشباب 30 بالمائة من ساكنته، تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة . وتم الترويج لهذه الحملة التحسيسية عبر قنوات التلفزيون والإذاعة ولأول مرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي . وشارك في أشغال الدورة الـ35 لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، على الخصوص كل من السيدتين أمينة لطيفي عن وزارة الصحة ونجوى البراق المستشارة بالبعثة الدائمة للمملكة بجنيف..

<http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?idinf=71383>

<http://www.menara.ma/ar/2014/12/11/1497856-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81.html>

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ينضم ندوة حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في ضوء المرجعية الدستورية والمواثيق الدولية

شكل موضوع "الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في ضوء المرجعية الدستورية والمواثيق الدولية" محور ندوة نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مساء أمس الأربعاء بالرباط. وتهدف هذه الندوة الفكرية، التي نظمت بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلى فتح النقاش حول الأسئلة المرتبطة بتفعيل مضمين دستور المملكة في مجال الحقوق اللغوية والثقافية في ضوء المرجعيات والآليات الدولية ذات الصلة.

وأبرز عميد المعهد السيد أحمد بوكوس، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، أهمية ترسيم اللغة الأمازيغية في دستور المملكة، داعيا إلى التعجيل بإخراج القوانين التنظيمية والنصوص التطبيقية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية. كما دعا الهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، إلى دعم مقترحات المعهد، وكذا مقترحات النسيج الجمعي ذات الصلة المطالبة بالمصادقة على النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان في شموليتها وتكاملها والغير قابلة للتجزئ. من جانبه، أبرز السيد المحجوب الهيبة، المنسوب الوزاري لحقوق الإنسان، الأهمية التي تمثلها الأمازيغية كرسيد مشترك للمغاربة، داعيا إلى مواصلة الجهود من أجل النهوض بالأمازيغية، لغة وثقافة، ورفع التحديات المطروحة لاسيما في مجالات التعليم والإعلام. وأضاف أن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية في دستور المملكة يعكسان إرادة المغرب القوية في رد الاعتبار لهذه اللغة وتعزيز إشعاعها في مختلف مناحي الحياة.

من جهته، أكد السيد مصطفى جلوق، ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأهمية التي يوليها المجلس لموضوع النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية، مضيفا أن المجلس يصدد إعداد مذكرة بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية مستندا في ذلك على مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والنسيج الجمعي. من جهة أخرى تم، بالمناسبة، استعراض الخطوط العريضة للرسالة التي وجهتها السيدة إيرينا بوكوفا، المدير العام لليونسكو، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، والتي اختارت هذه السنة تخليد هذه الذكرى تحت شعار "حقوق الإنسان 365". وقد تم خلال هذه الندوة تقديم عروض تمحورت حول "كونية حقوق الانسان وإعمالها في ضوء دستور المملكة" و "الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب .. الحصيلة والآفاق" و "التقطيع الجهوي بالمغرب والحقوق الثقافية".

<http://www.fesnews.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%B6/>

ماذا بعد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ؟

محمد أشهبان / بروكسيل

لقد أثار استضافة المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية ، الكثير من ردود فعل متباينة بين مرحب و معارض و بين مشارك و مقاطع ، إذ حاول كل طرف قدر المستطاع تبرير موقفه و إضفاء عليه صفة المعقولة عبر توظيف حجج و دلائل قد تكون ضعيفة و غير منطقية و تفتقد إلى الرزانة بالنسبة للطرف المناقض له . كما أن مسألة المشاركة في الحدث الحقوقي العالمي من عدمها أسالت الكثير من المداد ، حيث كانت هناك قراءات استباقية و تنبؤات بخصوص نتائج و أهداف هذا الحدث . في نفس السياق سأحاول الخوض في هذا النقاش عبر الوقوف على بعض النقاط التي أراها ذات أهمية ، لكن على خلاف ما كُتب من قبل . أي قبل بداية أشغال المنتدى . لأنني سأكون مستقويا بالنتائج التي يمكن استخلاصها و بالظروف التي مر منها هذا الحدث .

يبدو أن اللجنة الحقوقية لا تريد أن تترك السيد اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وشأنه ، فبعد النكسة الحقوقية التي تعرض لها في ندوة البرلمان الأوروبي يوم 20 نوفمبر 2014 ، و التي خرج منها منكسرا غير قادر على مواجهة الحقيقة التي واجهه بها بعض البرلمانيين الأوروبيين حول المشهد الحقوقي المهترئ ، تأتي نكسة مراكش لتؤكد من جديد للرأي العام الوطني و الدولي حقيقة حقوق الإنسان و لتزيد من تعقيد المهمة التي أسندت إلى اليازمي . طبعاً نحن نعلم جيدا أن المهمة التي أسندت لمجلس اليازمي الذي يتبنى مقاربة النظام في مجال حقوق الإنسان ، هي العمل بكل الوسائل القانونية و غير القانونية على رسم صورة ودية للمشهد الحقوقي المغربي وتسويقها ، بل أحيانا يتم خرق حقوق الإنسان من أجل التسويق دوليا لهذه الصورة الوردية ، تماما كما حدث في مراكش من قمع للمظاهرات ، و حصار لبعضها ، و منع بعض المناضلين من الوصول إلى مراكش ، ناهيك عن الفوضى و سوء التنظيم . إننا بعض من المعطيات التي تؤكد بالملحوس أن استضافة هذا الحدث كان خطأ للأسرة الحقوقية ، بل يمكن اعتباره خرق سافر لحقوق الإنسان ، إذ كيف يمكن لبلد أن يستضيف حدثا حقوقيا يتم فيه خرق لحقوق الإنسان من أجل إنجاح الحدث شكلا و تلميع صورته ؟!! .

يحق لنا و بكل جرأة أن نؤكد على أن خيار المقاطعة كان خيار واقعي و سديد بجليه و يركبه الواقع الملحوس الذي يوثقه زمان التكنولوجيا ، حيث تزامنت النقاشات الصالونية العقيمة التي كانت تجرى داخل أروقة المنتدى مع غضب الطبيعة التي أبت إلا أن تعبر عن سخطها و تدمرها ، و التي أبت إلا أن تكشف عن هشاشة البنية التحتية و البنية الفكرية لمسؤولي الدولة في تعاملهم مع المواطنين / المنكوبين ، تزامن الحدث مع مشاهد جد مؤلة لغرق المواطنين في غياب تام للوقاية المدنية ، تزامن الحدث و التعامل بالإنتفاضة في إنقاذ الأرواح ، تزامن الحدث و نقل الموتى في شاحنات الأزيال !!! هكذا هي حال دولة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان .

إن الإيمان بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان هو إيمان بفلسفة تجلج من الإنسانية أسمى ما يمكن أن يحققه الإنسان و يصل إليه ، بل يلتزم أخلاقي مبني على قواعد تُرسخ لقيم نبيلة ، و لم يكن الإيمان بما . أي بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان . من أجل تبرير المشاركة في صياغة و إعداد تقارير صفراء ، و بالتالي إذا كان هناك وضوح مع العموم يجب أن يكون على هذا الأساس أن موقف المقاطعة هو جريء نابع من قناعة لتصفية حسابات حقوقية مع الدولة و التعبير عن السخط على ما يعانیه واقع حقوق الإنسان و الحركات الإحتجاجية و الحقوقية من قمع ممنهج خاصة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، ونظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من قوة حقوقية في الداخل و الخارج و ما تشكله من ازعاج للدولة المغربية في المحافل الدولية ، و نظرا لقيمة تقاريرها التي أصبحت مرجعا تعتمد عليها كبريات المنظمات الحقوقية الدولية ، فكرت الدولة و بالإستعانة ببعض الأرقام المأجورة الإنتقام منها و فرض حصار عليها بغية إرغامها على خوض معركة الوجود ، لكن النظام لم يكن ذكيا في خطته لأن الدفاع عن البقاء و الوجود هو صفة الضعفاء ، العبيد بتعبير نتشه ، أما القوي/البطل حسب نتشه هو الذي يفضل المواجهة ليزداد قوة و ثبات .

هكذا... إذن كان لا بد من تحديد طبيعة و أهداف هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي لا تختلف من حيث الشكل و المضمون عن أهداف المهرجانات (موازين ، تويزا...) ، الأول ينظم باسم حقوق الإنسان في دولة يشهد لها التاريخ المعاصر و المنظمات الحقوقية على انتهاكاتهما لحقوق الإنسان ، و الثاني . أي المهرجانات . باسم التعدد الثقافي في دولة لا تؤمن بالتعدد .

“الشباب وإفريقيا... التحديات والفرص” موضوع لقاء تنظمه الرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحدثة

احتفالاً باليوم الإفريقي للشباب، وتنفيذاً للبرنامج الرباعي للرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحدثة 2014-2018، تنظم الرابطة مائدة مستديرة حول موضوع: “الشباب h30 وإفريقيا: ..التحديات والفرص”، وذلك يوم الجمعة 12 دجنبر 2014 بقاعة إدريس بنزكري بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بباب لعلو - الرباط انطلاقاً من الساعة 14 بعد الزوال، بمشاركة فعاليات أكاديمية وباحثين ومتخصصين بالإضافة إلى ناشطين مدنيين وحقوقيين الذين سيؤطرون برنامج هذه المائدة، وذلك من خلال جلستين:

* الجلسة الأولى حول موضوع: “إفريقيا...التحديات المطروحة وفرص التنمية” .

* الجلسة الثانية حول موضوع: “دور الشباب والمنظمات الشبابية في مواجهة التحديات المطروحة وتعزيز فرص التنمية” .

ويهدف هذا اللقاء إلى خلق فضاء للنقاش والحوار بين مختلف الفرقاء والخبراء والمهتمين بالشأن الشبابي والإفريقي رغبة من الرابطة في إبراز التحديات المطروحة التي تواجه القارة ومعطيات فرص التنمية التي تتوفر عليها القارة الإفريقية، مبرزين في ذات السياق دور الشباب والمنظمات الشبابية في تعزيز فرص التنمية وتقوية دعائم دول قائمة على مرجعيات الحدثة والديمقراطية، قادرة على مواجهة تحديات العولمة المطروحة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم وما تشهده القارة من تحديات سواء على المستوى السياسي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي، دون أن نغفل التحديات الثقافية والهوياتية التي باتت تحدد المرجعيات الوطنية لشعوب القارة.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا اللقاء يأتي بعد اللقاء الدولي الأول الذي نظّمته الرابطة في إطار فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية، والذي احتضنته بلادنا في الفترة ما بين 27-30 نونبر 2014 بمراكش، حيث نظمت ندوة دولية حول موضوع: “الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشباب قراءات متقاطعة”، والذي عرف مشاركة دولية وازنة وتمخض عنه توصيات هامة تمّ قضايا الشباب ذات العلاقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتُنظم هذه المائدة المستديرة بدعم من وزارة الثقافة، ووزارة الاتصال، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعماً منهم للحركة الشبابية وللانخراط الفاعل للشباب في المشروع الديمقراطي الحدّثي الذي تعرفه بلادنا.

عن لجنة الاعلام والاتصال

ال AMDH ترسم صورة قاتمة عن واقع حقوق الإنسان بالمغرب

بيان شديد اللهجة، صادر عن نقابة عمال الوساطة الفوسفاطين، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، موجه الى الرأي العام الوطني، تؤكد من خلاله عن استمرارها في النضال الى غاية تحقيق مطالبهم. وفيما يلي نص البيان:

الاتحاد المغربي للشغل
نقابة عمال الوساطة الفوسفاطين

إضرابات عن العمل واعتصامات ومسيرة ووقفات احتجاجية مسترسلة لصد عدوان إدارة الفوسفاط علينا وتلبية مطالبنا المشروعة والعادلة

تحت شعار ” التصعيد في النضال لمواجهة تصعيد إدارة الفوسفاط ضد العمال ” انعقد يوم الاحد 07 دجنبر 2014 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بخريبكة جمع عام لنقابة عمال الوساطة الفوسفاطين تدارس مختلف التطورات التي يعرفها الملف، وبالأخص تمادي ادارة الفوسفاط في تصعيد عدوانها الخطير والغير المسبوق ضد العمال والمتجسدة في تكثيف الضغط عليهم، والتعامل معهم كغرباء حين ولوج الأوراش والمرافق وعزلهم عن باقي الفوسفاطين كأهم مصابون بوباء خطير، والتوقيفات المتكررة عن العمل بحجة انتهاء صفقات الشغل، والتهرب من حل المشاكل التي كانت على الدوام من اختصاصها ورميها على كاهل الشركات !!! الى غير ذلك؛

إننا في نقابة عمال الوساطة الفوسفاطين التابعة للاتحاد المغربي للشغل:

1- نتمن عاليا لنجاح القافلة المنظمة من طرفنا صوب مدينة مراكش بالموازاة مع انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الانسان يوم 29 نونبر 2014 بالرغم من مختلف العراقيل والظروف الطقسية غير الملائمة وضعف الامكانيات مطالبين المجلس الوطني لحقوق الانسان بالالتزام بارجاع الموقوفين الاحد عشر (11) الى عملهم كما وعد بذلك في أكثر من مناسبة أمينة العام بمعية رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بخريبكة-بني ملال؛

2- ندين بقوة التصعيد الخطير الذي أقدمت عليه ادارة الفوسفاط في حق العمال، مطالبينها بوضع حد له، وتلبية مطالب العمال بادماج الكل في المجمع، وارجاع الموقوفين الى عملهم؛

3- نطالب السلطات بالتدخل العاجل لدى ادارة الفوسفاط لوضع حد للتوقيف التعسفي للكاتب العام لنقابتنا الاخ ” محمد أسد ” بارجاعه الى عمله دون قيد او شرط؛

4- مطالبتنا بوقف المتابعات القضائية في حق عمال من نقابتنا وعلى رأسهم الكاتب العام؛

وفي الاخير نعلن للرأي العام عزمنا حوض المعارك النضالية التالية:

• اضراب عن العمل لمدة 24 ساعة يوم الثلاثاء 16 دجنبر 2014 مصحوب باعتصام للعائلات والعمال ابتداء من الساعة (11 h00) صباحا امام ادارة الفوسفاط بخريبكة وبمسيرة عمالية في اتجاه وسط المدينة؛

• وقفة احتجاجية يوم السبت 20 دجنبر 2014 على الساعة (15 h30) مساء بساحة المجاهدين بخريبكة؛

وقفات احتجاجية مسترسلة امام ادارة الفوسفاط بخريبكة وفقا للتواريخ والمواقيت التالية :

• يوم الثلاثاء 23 دجنبر 2014 الوقفة الاولى على الساعة (11 h00) صباحا والثانية على الساعة (16 h00) مساء؛

• يوم الخميس 25 دجنبر 2014 الوقفة الاولى على الساعة (11 h00) صباحا والثانية على الساعة (16 h00) مساء؛

اضراب عن العمل لمدة 24 ساعة قابل للتمديد يوم الاحد 28 دجنبر 2014 مصحوب باعتصام لمدة 24 ساعة قابل للتمديد امام ادارة الفوسفاط بخريبكة هذا وتحيب بكل القوى السياسية والحقوقية والجموعية والمدنية المناضلة الى مساندتنا.

عاشت الكفاحات العمالية

ما لا ينتزع بالنضال ينتزع بمزيد من النضال

نقابة عمال الوساطة الفوسفاطين بخريبكة

عبد الرحيم الجامعي يهاجم حصاد من خلال اليزمي والهيبية

وجه النقيب عبد الرحيم الجامعي منسق الائتلاف المغربي من اجل إلغاء عقوبة الاعدام رسالة إلى كل من لكل من ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والهيبية ، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، وقال أن ما أثر في انعقاد المنتدى بشكل حقيقي وموضوعي، وما أفسد عنه الأجواء النقية الأدبية والمعنوية هو العبث الذي تعاملت به السلطة مع الحدث ومع قوته ومع ابعاده ومع نظرة العالم اليه والذي لم تتعاط معه باحترام و بأخلاق ومسؤولية وإيجابية باعتباره مناسبة لفتح أبواب تغيير سلوكها وعلاقاتها وقراراتها ووقف هجومها وإخماد لسان السب والقذف الذي استعملته في وسائل الاعلام وحتى امام ممثلي الأمة، مضيفا أنه كانت المهجمة على عدد من نشطاء حقوق الانسان وكان التحرش بعدد من الجمعيات والمنظمات – وصل مستوى نعتها بالخيانة وبالعمالة – وكان تطويق عددا من ندوات فكرية وثقافية، وكان الاعتداء من طرفها على حرمة القانون و على قواعده، وكانت البلبلية الإعلامية التي مارستها ضد تلك الجمعيات لتأنيب الرأي العام المغربي والعالمي عليها، موضحا أن كل هذه الممارسات وغيرها هي التي أفسدت مناخ المنتدى قبل وعند انعقاد، وهي التي عطلت مساهمات أكبر الهيئات الحقوقية المغربية وهي التي أثارت غضب عدد من المنظمات الدولية وأثارت احتجاجات أقالما إعلامية ومنها اقلام الصحافة الدولية. وتساؤل الجامعي حول أية اجندة كانت تخدمها تصرفات وزارة الداخلية بمواقفها المشكوك في سلامتها؟ ولماذا وقع اختيارها على هيئات حقوقية لها وزنها الحقوقي ومصداقيتها ومشروعيتها وطنيا ودوليا والتي تعلم باليقين ومسبقا انها منظمات كانت تستعد للمشاركة الفعلية والفعالة في المنتدى ولا تنوي مقاطعته، لتفتعل اتهامات وتختلق أزمات؟ واعتقد الجامعي ان المسؤولين واعيين معهم بالائتلاف بان مثل هذه التساؤلات الواقعية وغيرها ستطرح اليوم وغدا ودوما عليهما من قبل الرأي العام، وأنه لا يمكن إغفالها او الاستخفاف بما نظرا لإبعادها السياسية والحقوقية والاجتماعية، واعتقد انه لا بد من مناقشتها ومن تحليلها ومن الاجتهاد من اجل إيجاد اجوبة لها ومن استخلاص ما يمكن من دروس بعدها. كما اعتقد أن من مسؤوليتهما رفع الالتباس عن ملف الانتهاكات التي باشرت أطراف من السلطة في الدولة ضد المنتدى وضد عدد من المنظمات الحقوقية كجمعية المغربية والعصبة المغربية وغيرهما، موضحا أن بمواقفها هاته تؤكد بأسف عدم قدرتها فهم واستيعاب معاني سقوط الاستبداد ومعارضاتها لأية محاولة لتغيير السلوك العتيق لها.

<http://klamkom.com/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7/>

"الشباب وإفريقيا: ...التحديات والفرص"

احتفالاً باليوم الإفريقي للشباب، وتنفيذا للبرنامج الرباعي للرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحدثة 2014-

2018 ، تنظم الرابطة مائدة مستديرة حول موضوع: "الشباب وإفريقيا: ...التحديات والفرص" ، وذلك يوم الجمعة 12 دجنبر 2014 بقاعة إدريس بنزكري بمقر المجلس بعد الزوال ، بمشاركة فعاليات أكاديمية وباحثين ومتخصصين بالإضافة إلى ناشطين مدنيين و حقوقيين h30 الوطني لحقوق الإنسان بباب لعلو - الرباط انطلاقا من الساعة 14 الذين سيؤطرون برنامج هذه المائدة ، وذلك من خلال جلستين :

* الجلسة الأول حول موضوع :

"إفريقيا...التحديات المطروحة وفرص التنمية" .

* الجلسة الثانية حول موضوع :

"دور الشباب والمنظمات الشبابية في مواجهة التحديات المطروحة وتعزيز فرص التنمية" .

ويهدف هذا اللقاء إلى خلق فضاء للنقاش والحوار بين مختلف الفرقاء والخبراء والمهتمين بالشأن الشبابي والإفريقي رغبة من الرابطة في إبراز التحديات المطروحة التي تواجه القارة ومعطيات فرص التنمية التي تتوفر عليها القارة الإفريقية ، مبرزين في ذات السياق دور الشباب والمنظمات الشبابية في تعزيز فرص التنمية وتقوية دعائم دول قائمة على مرجعيات الحدثة والديمقراطية، قادرة على مواجهة تحديات العولمة المطروحة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم وما تشهده القارة من تحديات سواء على المستوى السياسي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي دون أن تغفل التحديات الثقافية والهوياتية التي بانئت تحدد المرجعيات الوطنية لشعوب القارة. وتجدر الإشارة، إلى أن هذا اللقاء يأتي بعد اللقاء الدولي الأول الذي نظمته الرابطة في إطار فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية ، والذي احتضنته بلادنا في الفترة ما بين 27-30 نونبر 2014 بمراكش، حيث نظمت ندوة دولية حول موضوع: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشباب قراءات متقاطعة" ، والذي عرف مشاركة دولية وازنة وتمخض عنه توصيات هامة تم قضايا الشباب ذات العلاقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتُنظم هذه المائدة المستديرة بدعم من وزارة الثقافة ، ووزارة الاتصال ، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعماً منهم للحركة الشبابية وللانخراط الفاعل للشباب في المشروع الديمقراطي الحدثي الذي تعرفه بلادنا.

عن لجنة الاعلام والاتصال

المغرب: برنامج حكومي لعلاج المرضى النفسيين

مأطلقت الحكومة المغربية برنامجاً لتأهيل أساليب العناية الخاصة بالمصابين باضطرابات مختلفة المستويات والأنواع، لكن القطاع ما زال يعاني من نواقص عدة، وخصوصاً في البنى التحتية والموارد البشرية.

ووفق آخر دراسة بحث وبائي في المغرب، فإن "40 في المئة من سكان المملكة الذين تفوق أعمارهم 15 سنة عانوا أو يعانون من اضطرابات بمستويات مختلفة، كما أن امرأة من أصل اثنتين تقريباً تعاني من عوارض نفسية".

وكشفت دراسة لوزارة الصحة المغربية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية عام 2009، عن أرقام صُنفت حوالى نصف المغاربة تقريباً في خانة المصابين بأمراض نفسية، تراوحت بين القلق والاكتئاب والرهاب وانفصام الشخصية.

وفي 2012، قررت الوزارة وضع الصحة العقلية ضمن "أولوياتها"، حيث تسعى إلى مضاعفة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحلول 2016، ليلعب عدد الأسرة المخصصة للمرضى النفسيين 3000 سرير، إضافة إلى 30 طبيباً نفسانياً و185 ممرضاً متخصصاً.

وفي انتظار أن تتحقق تلك الأهداف، تحتاج المملكة أيضاً إلى بناء وتجهيز ثلاثة مستشفيات جديدة في المناطق متخصصة في الطب النفسي، تضاف إلى عشرة أقسام لهذا الطب تعمل في الوقت الراهن في المستشفيات الحالية، أو الوحدات الأربع الموجودة، والمتخصصة في الطب النفسي للأطفال.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان (شبه رسمي)، أعلن أن تأهيل القطاع أمر "طارئ"، وذلك في تقرير سابق بعنوان "الصحة النفسية وحقوق الإنسان: الحاجة الملحة لسياسة جديدة"، وحذر من غياب الوسائل والظروف "اللائسانية" في التعامل مع المرضى النفسيين.

وحسب أسبوعية "تيل كيل"، الصادرة بالفرنسية، فإن البرنامج الحكومي لتأهيل القطاع "بعيد عن الالتزام بأهدافه"، وهو في منتصف المدة الزمنية لتحقيقه.

غالبية الأضرحة في المغرب يقصدها مواطنون وأجانب ممن "تسكنهم الأرواح" طلباً لنيل "بركة" الأولياء، كما يعتقدون وأضاف أن المستشفيات المتخصصة الثلاثة الواردة في برنامج التأهيل "لم يجد أي واحد منها طريقه لتحقيق على أرض الواقع"، رغم أن "أشغال البناء كان يجب أن تبدأ تحية هذا العام". ولم يتسن الحصول على رد من وزارة الصحة المغربية حول ذلك.

وحسب فؤاد مكار، عضو "الجمعية المغربية لدعم ومساندة عائلات الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية"، فإن هناك بالفعل "إرادة لدى الدولة من أجل الأخذ بزمام الأمور". لكن مكار، وهو والد طفل مصاب بانفصام الشخصية، أوضح "في الواقع لا يزال من الصعب الحصول على سرير في المستشفى. معظم المؤسسات الاستشفائية مكتظة. إنها معركة. لا تحصل على سرير إلا إذا كانت الحالة عاجلة".

وفي قرية دوار الصغيرة، قرب مدينة سيدي سليمان (وسط)، تتضح هذه الصعوبات من خلال حال الشابة سكبينة (21 عاماً)، التي تعاني، حسب عائلتها، من مرض عقلي، وغالباً ما يتم ربطها إلى عمود مثبت في الأرض، في منزل متواضع من الطين، تقطنه العائلة الفقيرة مع أطفالها العشرة.

ويوضح والدها، محمد، "أخذناها أكثر من خمسين مرة إلى المستشفى، لكنهم لا يريدون إبقائها هناك"، مضيفاً، بكثير من الأسى، أن "العقاقير التي يعطونها إياها تساعدها فقط على النوم، وأنا لا أعرف ما الذي يجب أن أفعله".

لكن مصدر مسؤولاً في وزارة الصحة قال إن "الأطباء لا يرفضون تقديم العلاج لهؤلاء المرضى، كما أن إبقاءهم داخل أقسام الصحة النفسية لا يتم سوى في أوقات الأزمات". ويشير إلى أن علاج الأمراض النفسية في المملكة "مجاناً". ولا يعتبر نقص البنى التحتية المجهزة والمختصة السبب الوحيد في التقصير بالاعتناء بالمرضى النفسيين. ونظراً لصعوبة الوصول إلى الخدمة الصحية، يتحول الذين يعانون من أمراض نفسانية إلى ضحايا بسبب "الرفض" الاجتماعي لهم، حسب جلال توفيق، رئيس قسم في مستشفى الرازي للأمراض النفسية بمدينة سلا، المجاورة للرباط.

وقال إن الاضطرابات النفسية تتميز بـ"الميجان وعدم التناسق"، وهو ما يعتبره المجتمع "لعنة أو مستأ من الجن"، فيما يتهم المرضى الذين يعانون "الجنون والاكتئاب" بـ"قلة الإيمان"، الأمر الذي "يعزز ممارسات متخلفة"، حسب المصدر نفسه.

وتراوح الممارسات بين استخدام الطب التقليدي الشعبي، أو اللجوء إلى الشعوذة و"الأولياء الصالحين"، بينها ضريح "بوي عمر" الشهير، الواقع على بُعد خمسين كلم من مراكش (جنوب)، حيث يتم اعتقال الكثير من المرضى النفسيين بالسلاسل لسنوات عدة.

وغالبية الأضرحة في المغرب، يقصدها مواطنون وأجانب ممن "تسكنهم الأرواح"، وذلك طلباً لنيل "بركة" الأولياء، كما يعتقدون، وهم في الغالب من المرضى النفسيين أو مدمني المخدرات.

وتقدّر الصحافة المغربية عدد الذين زاروا ضريح "بوي عمر"، الذي تطلق عليه تسمية "غواناتنامو المغرب"، ولا يزالون محتجزين هناك، بحوالى ألف مريض، لكنه رقم لا تؤكد السلطات.

ووفقاً لدراسة أجرت في 2012 من قبل "مركز بيو للأبحاث"، مجموعة من الخبراء الأميركيين، فإن 86 في المئة من سكان المغرب ما زالوا يؤمنون بالأرواح، الخيرة والشريرة على حد سواء.

Bientôt un mécanisme de prévention contre la torture

Fin novembre dernier, le Maroc a déposé auprès de l'ONU les instruments de ratification du protocole facultatif se rapportant à la convention internationale contre la torture. Il devra dans un délai ne dépassant pas une année créer un mécanisme de prévention.

C'est l'article 17 du Protocole facultatif se rapportant à la Convention internationale contre la torture qui oblige tout Etat l'ayant ratifié de créer un mécanisme national de prévention indépendant. Ayant déposé les instruments de ratification de ce Protocole fin novembre dernier, le Maroc devra aussi le faire, et ça sera au cours de l'année 2015. Ce Mécanisme National de Prévention (MNP) aura trois missions : examiner régulièrement la situation des personnes privées de liberté se trouvant dans les lieux de détention, afin de renforcer leur protection contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. La deuxième mission : formuler des recommandations sur ces lieux à l'intention des autorités compétentes. La troisième mission de cet organisme consiste à présenter des propositions et des observations au sujet de la législation en vigueur ou des projets de loi en la matière. La question qui se pose maintenant est qui va créer et chapeauter ce mécanisme.

Les ONH souhaitent que ce mécanisme soit indépendant de l'Etat

Au Maroc deux parties se disputent ce droit : la société civile et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). La première, organisée dans un collectif de douze ONG, se réunira demain 12 décembre pour donner sa touche finale à son approche de ce Mécanisme, et l'envoyer aux autorités compétentes. Elle souhaitera que ce MNP soit indépendant de toute autorité étatique, même de celle du CNDH. Qu'il soit doté d'une autonomie financière et de gestion. Qu'il soit enfin composé de personnalités indépendantes, crédibles et honnêtes. Le CNDH, lui, a une autre approche. Il se considère, de par même ses statuts-mêmes comme le candidat potentiel pour créer ce MNP, il serait donc le seul à s'acquitter de la tâche de sa création et de sa gestion. L'expérience qu'il a acquise depuis des années en tant qu'institution nationale des droits de l'homme le désigne en tout cas comme le candidat le mieux apte à jouer ce rôle. C'est ce raisonnement que le CNDH a développé d'ailleurs dans une étude comparative sur ce MNP. Il préconise que cet organisme soit établi en vertu d'un texte constitutionnel ou législatif.

Les centres psychiatriques et de sauvegarde de l'enfance seront aussi contrôlés.

C'est ce texte qui devra fixer le processus de nomination des membres, la fonction, le mandat, les pouvoirs et les responsabilités du MNP, le mode de financement, les immunités et privilèges. Il souhaite aussi que ce MNP soit constitutionnalisé. Comme le dit cette étude, c'est cette base constitutionnelle qui "devrait être privilégiée à un seul ancrage législatif pour accroître la pérennité du mécanisme". La balle est maintenant dans le camp du gouvernement, c'est lui devra trancher entre les deux approches. Une chose est sûre : qu'il soit sous l'autorité du CNDH ou qu'il soit indépendant de toute autorité, le MNP n'aura pas pour seule mission de visiter les centres de détention pour contrôler la mise en application de la convention internationale contre la torture et de son Protocole facultatif, mais ce contrôle s'étendra aussi aux hôpitaux psychiatriques et aux Centres de sauvegarde de l'enfance

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=11286

السلطات "تطرد" مراقبين دوليين وتمنع وقفه احتجاجية بالعيون

علم الموقع من مصادر محلية أن السلطات الأمنية بمدينة العيون "طردت" أمس الأربعاء 10 دجنبر، "مراقبين" دوليان نرويجيان يمثلان مؤسسة "رافتو" الدولية لحقوق الإنسان، ومنعت وقفه احتجاجية كانت مقررة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وأضافت ذات المصادر أن الأمن المغربي أجبر النرويجيين على مغادرة المدينة بصفة نهائية، قبل استكمال مهامهما المتعلقة بلقاء مجموعة من الجمعيات والفعاليات، لصياغة تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء تقول المصادر.

ومنعت السلطات وقفه احتجاجية دعت إليها اللجنة المكلفة بـ "متابعة ملف الصحراويين ضحايا أكاذ وقلعة مكونة والعيون"، أمام المكتب المحلي لـ "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان.

من جهته أصدر "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان"، الجمعية الحقوقية المقربة من جبهة "البوليساريو" بيانا حول الموضوع، تتهم من خلاله المخابرات المغربية بمحاصرة فندق "جوديسا"، الذي كان ينزل به النرويجيان.

وأضافت "الكوديسا" في بيانها، أنه "تمت محاصرة الطرق المؤدية إلى مكان الوقفة بسيارات الشرطة و القوات المساعدة قصد مصادرة حق المتظاهرين الصحراويين في تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان"، كما جاء في نص البيان، الذي يتوفر الموقع على نسخة منه.

<http://badil.info/politics/8665-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86>

الجامعي: الصبار أصبح أضحوكة العالم اليوم والأمم المتحدة قد تنتقم من المغرب في الصحراء بسببه

رحب الإعلامي الشهير خالد الجامعي، "إصابة" رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، بـ"الحق" مؤكدا تحوله إلى "أضحوكة العالم اليوم"، مرجحا أيضا "انتقام" الأمم المتحدة من المغرب، بقبولها مراقبة بعثة "المنورسو" لحقوق الإنسان في الصحراء، وكل ذلك، على خلفية تصريحات أدلى بها الصبار، في برنامج تلفزيوني على القناة الأولى، مؤخرا، هاجم فيها بشدة الحقوقيّة خديجة الرياضي، حين حاول تبخيس جوائزها الألفية، من خلال الإدعاء بأنها تقدمت بطلب للأمم المتحدة للحصول عليها.

ورجح الجامعي أن ينتقم من وصفه بـ"المخزن" منه، بإبعاده عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد أن ورط المغرب بلسانه مع الأمم المتحدة.

وقال الجامعي، في حوار مثير مع "بديل" خصّص لقضية وفاة عبد الله باها، سينشر قريبا على الموقع: "حشومة والله حتى حشومة بزاف هادشي لي قال في حق سيدة يعرفها منذ سنين طويلة".

وخاطب الجامعي، الصبار بيت شعري قائلا له: "إن لم تستح فاصنع ما شئت".

واعتبر الجامعي هجوم الصبار على الرياضي مجرد رد فعل نفسي على قرار مقاطعة "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" للـ"منتدى العالمي لحقوق الإنسان" المنظم مؤخرا بمدينة مراكش.

يشار إلى أن الحوار يتضمن تصريحات مثيرة وساخنة جدا حول باها، وظروف وفاته ومستقبل "العدالة والتنمية" بعد وفاة المعني، كما يتضمن تصريحات مفاجئة للغاية حول شخصية باها وسر الثقل الذي نزلت به المؤسسة الملكية في وفاته.

<http://badil.info/politics/8660-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%A3%D8%B6%D8%AD%D9%88%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D9%87>

النقيب الجامعي: السلطة تعاملت مع حدث منتدى مراكش ب "العشية"

قال عبد الرحيم الجامعي في رسالة جوابية وجهها الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام لكل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان إن «ما أثار في انعقاد المنتدى بشكل حقيقي وموضوعي، وما أفسد عنه الأجواء النقية الأدبية والمعنوية هو العبث الذي تعاملت به السلطة مع الحدث ومع قوته ومع أبعاده ومع نظرة العالم إليه والذي لم تتعاط معه باحترام وأخلاق ومسؤولية وإيجابية».

وأضاف أن السلطة «هاجمت عددا من نشطاء حقوق الإنسان، وكان التحرش بعدد من الجمعيات والمنظمات - وصل مستوى نعتها بالخيانة وبالعمالة - وكان تطويق عددا من ندوات فكرية وثقافية، وكان الاعتداء من طرفها على حرمة القانون وعلى قواعده، وكانت البلبلّة الإعلامية التي مارستها ضد تلك الجمعيات لتأنيب الرأي العام المغربي والعالمي عليها».

تلك ممارسات وصفها الجامعي بأنها هي «التي أفسدت مناخ المنتدى قبل وعند انعقاد، وهي التي غطلت مساهمات أكبر الهيئات الحقوقية المغربية وهي التي أثارت غضب عدد من المنظمات الدولية وأثارت احتجاجات أقالما إعلامية ومنها اقلام الصحافة الدولية.»

وتساءل الجامعي عن «أية أجندة كانت تخدمها تصرفات وزارة الداخلية بمواقفها المشكوك في سلامتها؟»، مضيفا «لماذا وقع اختيارها على هيئات حقوقية لها وزنها الحقوقي ومصداقيتها ومشروعيتها وطنيا ودوليا والتي تعلم باليقين ومسبقا أنها منظمات كانت تستعد للمشاركة الفعلية والفعالة في المنتدى ولا تنوي مقاطعته، لتفتعل اتهامات وتختلق أزمات؟».

وطالب رئيسي المجلس والمندوبية الوزارية ب «رفع الالتباس عن ملف الانتهاكات التي باشرتها أطراف من السلطة في الدولة ضد المنتدى وضد عدد من المنظمات الحقوقية كالجمعية المغربية والعصبة المغربية وغيرهما»، موضحا أنها «بمواقفها هاته تؤكد عدم قدرتها فهم واستيعاب معاني سقوط الاستبداد ومعارضتها لأية محاولة لتغيير السلوك العتيق لها».



مطالب بإحداث كلية حقوق ثانية بأكادير الكبير لتلافي مشكلة الإكتظاظ المهول بالكلية الحالية؟

هل الإرهاب الشيعي رحيم والإرهاب السني رحيم عمدة روتردام المغربي شخصية السنة في هولندا عرض لأبرز عناوين الصحف الصادرة اليوم في وفاة بما... ليس كل من يسأل يبحث عن الحقيقة! لجنة تمثل جهة سوس ماسة درعة تحمل بجزيرة الهيرو الإسبانية غوارديولا: البافاري الأفضل في مجموعته صدام بين العامري وياحور يقضي المهاجم من الشوط الثاني رئيس وفاق سطيف يشهد بظروف الاستقبال المتوفرة في المغرب دفاع سان جيرمان ميسي الأفضل دائما راوارة: تم تسخير جميع الوسائل لإنجاح الموندiales بنشيجة: المغرب محق بطلب تأجيل «الكان»... ولم يخف من تنويع الجزائر مطالب بإحداث كلية حقوق ثانية بأكادير الكبير لتلافي مشكلة الإكتظاظ المهول بالكلية الحالية؟ المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوقع مذكرة تفاهم مع البرلمان لتفعيل مبادئ بلغراد مقاولون فرنسيين يطلعون بالدار البيضاء على المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية صدمة في العالم بعد نشر تقرير أمريكي حول التعذيب الذي مارسه مخابراتها في حق عشرات المعتقلين قطار باب مدريد يسعى للفوز في محطة الميريا قبل التوجه للمغرب افتتاح الدورة الحادية عشرة لمهرجان دبي السينمائي الدولي بمشاركة مغربية السينما المغربية من بين الأكثر نجاحا خلال العقد الأخير امبارك محمد علي مجدوبي: الحراك السياسي والأمني يلقي بظلاله على مستقبل البحث العلمي العربي الممثل المصري كريم عبد العزيز : مهمته بالإنتاجات المغربية وسعيد بحضور المهرجان المغرب من بين البلدان الإفريقية الحالية من داء الملاريا المعهد الملكي الكانو يجرد من التحاق شباب المخيمات بالجماعات الإرهابية تظاهرة الشباب والعلم في خدمة الوطن برسم سنة 2014-2015 بجهة فاس بولمان وفاة الصيدلي ضحية العصابة الإجرامية بعد 3 أسابيع من العيوية شابة شاركت في مسابقة جمال ولم يكتشفوا أنها رجل سائق القطار الذي دهس الوزير باها يعرض على طبيب نفسي من هول الصدمة العثور على 3 جثث من أسرة واحدة بغيرين ضواحي مريرت، وسباق أممي لفتح المذبحة وتحديد الجاني اللحنة الملكية للحج تقرر بدء عملية أداء مصاريف الحج لموسم 1436 هجرية في يناير المقبل خصومة عائلية في باكستان تنتهي بمذبحة بعد 28 عاما منتدى المناقولة الصغرى والمتوسطة وشركائها ينطلق اليوم بالدارالبيضاء حالة الاستياء السائدة في مخيمات تندوف قد تيسر انضمام الشباب للمجموعات الجهادية حقوق المغاربة في فرنسا دليل جديد أصدرته مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج مجلس التعاون الخليجي مراتح للنتائج الإيجابية بخصوص تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المغرب والأردن إنستاغرام أكثر شعبية من تويتر مع 300 مليون مستخدم حرب و بحر الضباب يدخلان اليوم غمار المنافسة الرسمية للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش زراعة الأسماك بالمغرب.. محطتا زراعة الدرورة وراس الما لحماية التنوع البيولوجي المائي حرب الطماطم تندلع من جديد بين المغرب وإسبانيا البرلمان الايلندي يصوت لصالح الاعتراف بدولة فلسطين تراجع ملموس للنشاط السياحي بمدينة أكادير مدرب أوكلاند سيتي: نستحق التأهل للدور التالي بمونديال الأندية الغناء الشعبي الامازيغي.. سادن الهوية وقنديل التراث المحلي بالرشيدية ميليتا المرأة التي ورثت مهرجان مراكش ولا تتقاضى الا 300 الف أورو سنويا: استقدمت نجوما كبيرا ولا تعترف الا بالأمير مولاي رشيد عرض فيلم جواهر الحزن في مدينة طنجة المعهد الإسباني للإحصاء: أزيد من 697 ألف مغربي يقيمون بإسبانيا بشكل قانوني ورشة حول المقاربة الثقافية لمكافحة فيروس الإيبولا في غينيا تقرير : الاقتصاد المغربي عرف تحسنا ملحوظا خلال ال15 سنة الماضية عذبوه تا عياو ومقدرو يجبدو منو والو. خالد شيخ محمد عُذَّب 183 مرة من طرف المخابرات الامريكية دون جدوى أكادير: محامون وأطباء ينظمون قافلة طبية وإنسانية للمناطق الجنوبية بنك المغرب يعترف بالجمهورية المزعومة الصحراء الغربية في تعاملاته مع العملاء اليوم ينعقد مجلس الحكومة بدون باها والكل يتربق قرار بن كيران في تحديد خلفا لرفيق الدرب تجريد نائب فرنسي من مسؤولياته بعد اعتناقه الإسلام مراكز أمريكية: فوائد ختان الذكور تفوق مخاطره عبد الله بما رحمه الله والخير الكثير محمد يتيم يهاجم المشككين في وفاة بما و يطالبهم بالصمت أين سي عبد الله؟ منظمة الصحة العالمية: المغرب خال من الملاريا عكس البلدان المجاورة من بينها الجزائر الوزير مصطفى الخلفي يبكي من احتضنه الراحل عبد الله باها: بأسرك بنبله ودماثة خلقه يضعك بمدوء في الطريق الصواب التعرض للشمس وتناول التونة يقي من الاضطراب العاطفي

بيان جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

تحيي الحركة الحقوقية العالمية و معها الحركة الحقوقية المغربية اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر 2014 الذي يصادف هذه السنة الذكرى 66 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ في ظل أسئلة مقلقة لها صلة بأوضاع حقوق الإنسان في المنطقة المغاربية و العربية و في أقطار عديدة من العالم سواء على مستوى الحقوق السياسية والمدنية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو الحقوق البيئية والحق في التنمية الشاملة أو حقوق الفئات الهشة. و غياب اللامساواة الكاملة بين النساء والرجال، و في ظل تنامي التطرف بأشكاله المختلفة والإجهاز على تراكمات الحراك الشعبي الذي انطلق من أجل إرساء أسس الديمقراطية وبناء دول الحقوق والحريات؛

إن جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة، و هي تخلد اليوم العالمي لحقوق الإنسان لهذه السنة تحت شعار "من أجل سلطة قضائية مستقلة حرة و نزيهة حامية للحقوق و الحريات الأساسية" بهذه المناسبة:
تسجل:

1. أهمية وقوة مضامين الرسالة الملكية الملقاة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد أيام 27/28/29 نونبر 2014 بمراكش والتي تعتبر بمثابة وثيقة مرجعية وخطة طريق يتجدد من خلالها التأكيد على الرهانات الأساسية المتجلية أولا، في المساواة كمحور أساسي في السياسات العمومية ،ثانيا في تفعيل الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية وفي صلبها النهوض بحقوق الإنسان ثالثا تفعيل سياسة جديدة للهجرة تقوم على مقارنة إنسانية.

2. إيجابية وضع أوراق التصديق لدى منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالبروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، و تدعو إلى إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب كآلية تشاركية فعالة تتوفر فيها ضمانات الاستقلالية والفعالية،

3. إيجابية مضامين التقرير الذي تقدم به رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان، الذي وقف فيه على العديد من الانتهاكات، وأساسا منها إفراط القوات العمومية في استعمال القوة تجاه المتظاهرين التي أدت إلى انتهاكات و صلت حد المس بالحق في الحياة
تشجب:

1 التضييق على حرية ممارسة الجمعيات ، وحرية التجمع والتظاهر السلمي، وحرية التعبير وحرية الصحافة، وحق الجمعيات في تجديد هياكلها، وعقد اجتماعاتها وتنظيم أنشطتها الإشعاعية و التكوينية ...

2. المساس بحرية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2014 في محاولة للحيلولة دونما أن تطلع الحركة الحقوقية برسالتها الممثلة في حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، و في خرق واضح لمقتضيات الدستور الذي يؤكد على دور المجتمع المدني و مساهمته في بناء دولة الحق و القانون باساليب مشروعة، وذلك بمبرم ضمان الأمن و الاستقرار و محاربة الإرهاب،

3. التضييق الممارس على الجمعيات الحقوقية والذي تعتبره مسا خطيرا بحرية الرأي و التعبير و التنظيم ؛ و تراجعها على المكتسبات التي ساهمت في تحقيقها الحركة الحقوقية و الديمقراطية من خلال نضالاتها و توضيحاتها لسنوات عديدة، و التي أثمرت توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة و بعدها الإقرار الدستوري للحقوق و الحريات و تأكيد التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان .

وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة اذ تعتبر المس بحرية ممارسة الجمعيات الحقوقية لأنشطتها يضع السلطات في تناقض تام أمام التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان و يتناهى مع شغل المغرب لعضوية مجلس حقوق الإنسان بجنيف فانها تؤكد على التالي :

<http://www.marocdroit.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85 a5727.html>

1. أن الدولة المغربية ملزمة بملاءمة قوانينها مع الاتفاقيات الدولية، ورفع كافة التحفظات والإعلانات وذلك من أجل خلق بيئة قانونية تتماشى من جهة مع الالتزامات الدولية وكذلك المقتضيات الدستورية بخصوص ضمان حماية الحقوق و الحريات والنهوض بها .
2. التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام و بالمناسبة تسجل أسفها على امتناع الدولة المغربية عن التصويت على مقرر إيقاف التنفيذ للمرة الخامسة، في 21 نونبر 2014،
3. ضرورة إنهاء التذبذب الذي يطبع المسار التشريعي المغربي و المضى و بمنهجية تشاركية مع الحركة الحقوقية في بلورة مضامين مشاريع القوانين الجارية أو تلك التي في طور الإعداد .
4. مطالبتها للحركة الحقوقية بتنسيق الجهود و التعاون من أجل المساهمة بفاعلية و نجاعة في بناء قواعد الدولة الديمقراطية الحامية للحقوق و الحريات ولعب أدوارها في مجال تقييم ومتابعة السياسات العمومية .

المكتب التنفيذي لجمعية عدالة في 10 دجنبر 2014



ماذا أعدت حكومة بنكيران لليوم العالمي لحقوق الإنسان؟

تزامنا مع حلول الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، تطرح أسئلة حول تطورات الوضع الحقوقي بالمغرب، ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تكريس هذه الحقوق والنهوض بها، لكن أغلب التقارير الدولية والوطنية تؤكد عدم اهتمام الحكومة الحالية بحقوق الإنسان رغم الإمكانيات التي يتيحها الدستور الجديد. ويلاحظ عودة بعض الممارسات التي قطع معها المغرب منذ سنوات، من خلال قمع الوقفات الاحتجاجية والتضييق على الجمعيات الحقوقية، وتراجع مجال حرية التعبير والرأي، عبر الهجوم الذي تتعرض له الصحافة بشكل مستمر من طرف رئيس الحكومة وبعض أعضاء حكومته. تقرؤون المزيد من التفاصيل في جريدة "الأخبار" عدد اليوم.

<http://www.flashpresse.ma/akhbar/14865/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%9F.html>



Signature d'un mémorandum entre le CNDH et le Parlement

Renforcer l'approche de droits humains dans l'action parlementaire

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et les deux chambres du parlement ont signé, mercredi à Rabat, deux mémorandums d'entente portant sur le renforcement de l'approche de droits humains dans l'action de l'institution parlementaire, notamment en matière de législation, de contrôle du pouvoir exécutif et d'évaluation des politiques publiques et de la diplomatie parlementaire.

Signés par Driss El Yazami, Mohamed Cheikh Biadillah et Ahmed Talbi Alami, respectivement présidents du CNDH, de la Chambre des conseillers et de la Chambre des représentants, ces mémorandums stipulent la saisie du Conseil lorsqu'il s'agit de l'examen de l'impact des projets de conventions et d'accords internationaux, en cours de ratification, sur le système judiciaire national et sur les engagements du Royaume en matière de droits de l'Homme.

Selon ces deux textes, le CNDH est éga-

lement habilité à évaluer les politiques publiques et à participer à l'élaboration de stratégies communes afin d'assurer le suivi procédural des recommandations des mécanismes régionaux et internationaux concernés par les questions de droits de l'Homme.

Conclu à l'occasion de la Journée internationale des droits de l'homme, ces mémorandums concernent aussi l'activation du rôle de consultation du CNDH dans le domaine d'harmonisation du système judiciaire national avec les conventions des droits de l'Homme et le Droit humanitaire international, ratifiés par le Maroc.

En vertu de ces accords, le CNDH sera, de même, investi de la mission de soutien à la diplomatie parlementaire et aux capacités dans le domaine des droits de l'Homme, ainsi que de l'organisation, en collaboration avec le Parlement, d'activités dédiées à la promotion de la culture des droits de l'Homme.

(Suite en P.2)

(Suite de la P.1)

La signature de ces deux mémorandums illustre l'adhésion résolue du Maroc au système des droits humains internationaux, a indiqué à cette occasion M. Talbi Alami, ajoutant que le Royaume est un des premiers pays à s'inscrire dans cette dynamique de coopération et de complémentarité entre les deux institutions nationales, législative et de droits de l'homme. Dans ce sillage, le président de la Chambre des représentants s'est dit fier du message adressé par SM le Roi aux participants au 2-ème Forum Mondial des droits (Marrakech-2014), dans lequel le Souverain a salué l'ordre international des droits de l'Homme et les changements profonds qu'il connaît, mettant en avant l'appropriation des valeurs universelles des droits de l'Homme qui se traduit par une participation plus active des pays, tant au niveau des institutions nationales que de la société civile.

Le message de SM le Roi, a-t-il rappelé, a souligné que l'agenda international des droits de l'Homme connaît des mutations profondes, avec l'émergence de nouvelles thématiques de droits de l'Homme, saluant l'initiative royale portant sur la ratification du Protocole facultatif à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou

dégradants.

De son côté, M. Cheikh Biadillah a indiqué que la signature de ces mémorandums s'inscrit dans le cadre des mesures visant à consolider les garanties de protection et de promotion des droits de l'Homme, initiées par le Royaume depuis le milieu des années 90 sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI. Le Maroc se distingue par son interaction novatrice entre la société civile et les institutions de l'Etat, a-t-il fait observer, estimant que "l'impact de cette interaction est palpable dans les dossiers audacieusement abordés par le Royaume, ce qui a conduit à résoudre des problématiques sociales qui paraissaient délicates". Après avoir rappelé que les Principes de Belgrade sur la relation entre les Institutions nationales des droits de l'Homme et les Parlements prônent le renforcement des relations entre ces composantes, M. Cheikh Biadillah a fait remarquer que les Parlements, qui jouent un rôle prépondérant dans la promotion des droits de l'Homme et le contrôle de la mise en œuvre des standards internationaux en la matière, sont appelés à contrôler l'harmonisation des lois nationales avec le droit international et faciliter le travail des institutions nationales.

Pays de défis, le Maroc est parvenu à réaliser un progrès considérable dans le domaine des

droits de l'Homme, a-t-il ajouté, estimant que le succès qu'a connu le Forum mondial des droits de l'Homme à Marrakech a investi le Royaume d'une nouvelle responsabilité en ce qu'il est devenu une référence internationale. Pour M. El Yazami, la signature de ces mémorandums entend hisser les bonnes pratiques au niveau des relations institutionnalisées, conformément aux Principes de Belgrade, le but étant d'initier une deuxième expérience internationale de ce genre après celle de l'Australie.

Dans le cadre de ces mémorandums, le CNDH œuvrera de concert avec le parlement sur la base de l'approche de droits humains en matière de législation, de contrôle et d'évaluation des politiques publiques et de la diplomatie parlementaire, d'organisation d'activités scientifiques et de renforcement des capacités. La signature de ces accords intervient suite au Message de SM le Roi adressé aux participants au Forum Mondial des droits de l'homme à Marrakech, qui constitue "un document de référence fondamental pour appréhender les problématiques et les défis dans le domaine des droits de l'Homme", a indiqué M. Yazami, faisant part de la détermination du CNDH à mettre en œuvre immédiatement le contenu de ces mémorandums, selon les priorités évoquées dans le message Royal.

Instrumentalisation politique des droits de l'Homme

Ultime recours du polisarrio pour sortir de son impasse

1,21/17524

L'instrumentalisation politique des dossiers des droits de l'Homme par le polisarrio et certaines ONG est un nouveau créneau exploité par les ennemis de l'intégrité territoriale du Maroc pour sortir de leur impasse», a affirmé le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Intervenant lors d'une rencontre de communication tenue mardi soir à l'initiative de la Fondation Fkih Tétouani pour la science, la littérature et les oeuvres sociales, M. Sebbar a fait remarquer que «certaines affaires ordinaires qui se déroulent dans diverses villes du Royaume sont systématiquement transformées par ces manipulateurs en affaires politiques et de droits de l'Homme, de même que plusieurs détenus de droit commun à Laâyoune, Dakhla ou même hors des provinces du Sud se retrouvent présentés comme détenus d'opinion et prisonniers politiques».

En réponse à une question sur la possibilité de la mise en place par le CNDH d'une charte déterminant les critères qui doivent être respectés par les ONG lors de l'élaboration de rapports sur

» Page 2

Instrumentalisation politique des droits de l'Homme

Ultime recours du polisarrio pour sortir de son impasse

1,21/17524

» Suite

la situation des droits de l'Homme au Maroc, M. Sebbar a relevé que le Maroc est un pays ouvert à toutes les ONG internationales et à l'ensemble des mécanismes de coopération dans le domaine des droits de l'Homme, affirmant qu'il n'est pas question de restreindre l'action de ces organisations qui visitent le Maroc fréquemment et organisent des rencontres et conférences de presse.

D'autre part, le secrétaire général du CNDH a mis en exergue le choix porté sur le Maroc pour accueillir le Forum mondial des droits de l'Homme, qui s'est tenu dernièrement à Marrakech, notant que cet événement reflète une reconnaissance internationale des acquis du Maroc dans ce domaine, grâce à la volonté politique et au dynamisme de la société civile et de ses forces vives. Le forum a, en outre, constitué une occasion pour les militants des droits de l'Homme et des experts des pays du sud de faire entendre leur voix, dans un domaine resté longtemps l'apanage des pays de l'Occident, a-t-il dit.

Cet événement, qui a connu la participation de plus de 7.000 participants venus de 94 pays, est, à ce jour, la plus grande manifestation internationale consacrée aux droits de l'Homme, a indiqué M. Sebbar, ajoutant que ce grand rendez-vous a mis la lumière sur de nouveaux aspects des droits de l'Homme intéressant l'humanité entière, qui ont fait l'objet de réflexions collectives dans un climat de dialogue libre et pluraliste.

Dans une allocution à l'ouverture de

cette rencontre de communication, qui coïncide avec la célébration de la Journée mondiale des droits de l'Homme, le président de la Fondation Fkih Tétouani pour la science, la littérature et les oeuvres sociales, Abou Bakr Tetouani, a indiqué que la question des droits humains figure au premier rang des priorités à l'échelle nationale, bénéficiant d'une volonté politique inébranlable reflétant la Haute sollicitude de SM le Roi Mohammed VI.

La dynamique et les profondes mutations que connaît le Maroc ont contribué à renforcer les prérogatives de la société civile et d'élargir ses champs d'intervention, jouant désormais un rôle primordial dans la consécration de la culture des droits de l'Homme et la promotion et la défense de ces droits, notamment auprès des catégories les plus vulnérables de la société, a-t-il poursuivi.

M. Tétouani a également évoqué plusieurs questions d'actualité dans le domaine des droits de l'Homme au Maroc, notamment le renforcement des outils de communication de la société civile, le suivi et l'évaluation de l'impact des lois sur le comportement des individus et des institutions, l'interaction positive et démocratique avec les rapports internationaux sur la situation des droits humains et l'élaboration de l'approche idoine à même de maintenir dans le cadre marocain le contrôle et le suivi du dossier des droits de l'Homme dans les provinces du Sud.



12/65/18

L'INDH fait le point

● Séminaire à Rabat le 17 décembre pour la présentation d'un rapport sur l'évaluation des réalisations de la 1^{re} phase de l'INDH.



Un séminaire sera organisé, le mercredi 17 décembre à Rabat, pour présenter les résultats d'un rapport sur l'évaluation des réalisations de la première phase de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) (2005-2010) et de leurs effets sur les populations cibles. Organisé par l'Observatoire National du Développement Humain (ONDH), qui vient de publier le rapport, dans le cadre de ses missions d'évaluation des politiques publiques en matière de développement humain, le séminaire sera marqué par la participation des représentants des départe-

ments ministériels concernés, des représentants d'organisations nationales et internationales, des chercheurs universitaires, des élus et des ONG, indique un communiqué de l'Observatoire. Ce rapport présente le bilan des réalisations des projets mis en œuvre dans le cadre de cette initiative notamment en termes d'avancement des projets, des dépenses effectuées, de participation, de convergence, de ciblage, de

gouvernance, etc., et analyse les effets des projets de l'INDH sur les conditions de vie des populations cibles. L'analyse de l'impact de l'INDH est fondée sur les données de deux enquêtes réalisées respectivement en 2008 et 2011 auprès de 3570 ménages, précise le communiqué, ajoutant que les résultats sont basés sur la comparaison de deux groupes de ménages, le premier issu des zones ciblées et le second issu de zones comparables en termes de taux de pauvreté mais non concernées par l'INDH servant de témoin.

●
 PAR I.A



Le mécanisme national de prévention contre la torture, CNDH ou société civile ?

4779/58-59

■ Le Maroc doit installer prochainement un mécanisme national de prévention de la torture pour effectuer des visites dans les lieux de détention.

■ C'est un organisme indépendant de toute autorité étatique au plan administratif, financier et de gestion ; le CNDH revendique le droit de le créer et de le gérer lui-même.

■ La société civile revendique, elle, un mécanisme en dehors du CNDH, composé de personnalités indépendantes, crédibles et intègres.

Juste après la fin du deuxième Forum mondial des droits de l'homme réuni à Marrakech à la fin du mois de novembre dernier, et qui a vu éclater des divergences profondes entre le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et nombre d'ONG défendant les droits humains, voilà un nouveau bras de fer qui s'annonce encore plus chaud entre les deux parties. L'objet de cette discorde est maintenant le mécanisme qui devrait être créé pour la prévention de la



torture et les autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Fin novembre dernier, l'Etat marocain a en effet déposé ses instruments de ratification auprès de l'ONU du protocole facultatif se rapportant à la convention internationale contre la torture, lequel protocole prévoit dans son article 17 l'installation d'un Mécanisme national de prévention (MNP) de la torture dans un délai ne dépassant pas une année. C'est ce mécanisme qui est censé faire le suivi de l'application de cette convention et de son protocole. Il aura même le droit d'effectuer des visites régulières et imprévues aux lieux de détention, l'un des moyens jugés selon l'Association de prévention de torture (APT) «les plus efficaces pour prévenir la torture et autres formes de mauvais traitements, dans le respect de la dignité humaine». L'APT, rappelons-le, est un organisme international qui aide les gouvernements, les systèmes judiciaires, les institutions des droits de l'homme et la société civile dans le monde entier à lutter contre la torture. Comment sera créé ce mécanisme ? Par

décret ou par dahir ? De quels membres sera-t-il composé ? Qui va s'en charger ? Qui va le financer ? Sur toutes ces questions, les points de vue du CNDH et de nombre d'associations des droits de l'homme sont loin d'être concordants. Avant d'exposer les uns et les autres, ce rappel des faits d'abord : c'est en 1993 que le Maroc a adhéré à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, mais ce n'est qu'après dix ans, soit en février 2013, qu'il ratifie le protocole facultatif se rapportant à cette convention. C'est le trentième pays dans le monde et le seul pays arabe à l'avoir fait. Il a fallu en effet la création du CNDH en 2011 et son travail de sensibilisation, pour que le Parlement marocain finisse par voter ce protocole (publié au Bulletin officiel N° 6166 du 4 juillet de la même année 2013).

Ce mécanisme aura-t-il un pouvoir exécutif ? Rien n'est moins sûr...

Il faut dire que sur ce MNP, et avant même que le Maroc envoie ses émissaires pour

déposer ses instruments de ratification du protocole facultatif complétant la Convention de lutte contre la torture, un débat est ouvert depuis déjà quelques années, aussi bien par le CNDH que par la société civile. Cette dernière s'est même créé un collectif composé d'une douzaine d'ONG (entre autres l'AMDH, la Ligue marocaine de défense des droits humains, le Forum vérité et justice, l'Association Adala...), et organisé des ateliers de réflexion dans l'objectif de faire des recommandations sur ce sujet. Et ce débat «a bien avancé», se félicite Mohamed Nachnache, président de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), membre de ce collectif.

D'ailleurs, une réunion de ce dernier est prévue ce 12 décembre pour rédiger son point de vue sur ce mécanisme et l'envoyer aux autorités compétentes. M. Nachnache et Abdelilah Benabdesslam, vice-président de l'AMDH, nous le résument de la façon suivante : «Le Mécanisme national de prévention devrait être une institution indépendante de toute autorité étatique, et même du CNDH, qui pourrait y être

lui-même représenté par ailleurs. Il doit être composé de personnalités marocaines crédibles, indépendantes et intègres». Le CNDH n'est-il pas une institution indépendante de par même les principes de Paris ? Il pourrait l'être, répond M. Nachnache, «mais de par ses statuts, il ne pourrait créer et héberger lui-même ce mécanisme, encore moins le mettre sous sa coupe. Sauf s'il veut modifier ses statuts, le cas échéant, il perdrait toute crédibilité. Le rôle de ce conseil est purement consultatif et non exécutif. Il pourrait effectuer des visites des lieux de détention et rédiger des rapports thématiques, faire des recommandations, mais il ne pourra pas prendre des décisions si jamais il y a constatation de torture et mauvais traitements dans les centres de détention». Vraiment, ce MNP aura-t-il un pouvoir exécutif et non pas seulement, comme celui du CNDH, un pouvoir de consultation et de proposition ? Rien n'est moins sûr. Et le protocole facultatif se rapportant à la convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, le dit lui-même. Dans son article 20, il stipule que les mécanismes nationaux de prévention sont in-



vestis de trois attributions : primo, examiner régulièrement la situation des personnes privées de liberté se trouvant dans les lieux de détention, en vue de renforcer, le cas échéant, leur protection contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Secundo : formuler des recommandations à l'intention des autorités compétentes afin d'améliorer le traitement et la situation des personnes privées de liberté et de prévenir la torture, compte tenu des normes pertinentes de l'Organisation des Nations Unies. Tertio : présenter des propositions et des observations au sujet de la législation en vigueur ou des projets de loi en la matière. Il n'est nulle part fait allusion dans ce texte d'un quelconque pouvoir exécutif.

Néanmoins, il est toujours possible, comme cela se fait partout dans les pays ayant ratifié le protocole facultatif, et comme le souhaite ce collectif d'ONG, de créer un Mécanisme indépendant de l'institution nationale chargée de la promotion des droits de l'homme, qui est le CNDH au Maroc.

Que dit le gouvernement sur ce sujet ? Il semble que la question n'est pas encore tranchée. Mustapha Ramid, ministre de la justice et des libertés, lors des questions orales à la Chambre des représentants du mardi 3 décembre, ne sait lui-même pas encore : «Ce nou-

veau mécanisme, a-t-il affirmé, sera soumis soit au CNDH, soit à une commission indépendante au plan administratif et financier».

Le CNDH candidat potentiel

Que dit le CNDH ? Il penche plutôt vers la première alternative. A son actif il y a déjà une étude sur le sujet, bien exhaustive, où le conseil se considère «*parmi les candidats potentiels susceptibles de jouer le rôle de mécanisme national de prévention*» (Voir questions à M. Essabbar). La loi créant le CNDH l'a en effet prévu dans son article 10, mais seulement en tant que contributeur «à la mise en œuvre des mécanismes prévus par les Conventions internationales relatives au droit de l'homme et les protocoles additionnels ou facultatifs que le Royaume ratifie ou auxquels il adhère».

Certes, ce conseil a suffisamment d'expérience pour chapeauter un tel MNP, mais il n'est pas souhaitable, comme l'espère le collectif d'ONG contre la torture, que cette «*institution nationale dédiée aux droits de l'homme d'une façon générale soit directement impliquée dans sa gestion, son agenda de travail et son financement*». En tout cas, dans l'étude comparative du CNDH sus-évoquée, ce MNP, doit être établi en vertu d'un texte constitutionnel ou législatif. C'est ce dernier

Indépendance et conformité aux Principes de Paris

Selon une étude comparative réalisée par le CNDH, c'est le texte constitutionnel ou législatif qui créera le MNP qui doit détailler le processus de nomination des membres, la fonction, le mandat, les pouvoirs et les responsabilités du mécanisme, le mode de financement, les immunités et privilèges. La loi ou tout autre dispositif juridique de rang supérieur devrait expressément disposer que les ministres et autres représentants de l'autorité publique ne peuvent donner d'ordres, directs ou indirects, au mécanisme national de prévention. Cette indépendance institutionnelle signifie que le Mécanisme national de prévention doit avoir la capacité d'agir de manière indépendante vis-à-vis des autorités étatiques et des administrations concernées en matière de lieux de privation de liberté. La loi doit exiger que les membres du MNP soient indépendants des autorités publiques personnellement et institutionnellement. Aucun d'entre eux

ne devrait occuper de fonctions dans le système pénal ni entretenir de relations de dépendance vis-à-vis du pouvoir politique. La seule perception d'un lien de dépendance doit être considérée comme problématique et à proscrire. L'emploi de membres du Parlement et du gouvernement devrait être évité même pour des fonctions consultatives, dans un souci de confidentialité et de dialogue sain et ouvert avec l'État. Pour permettre une indépendance effective du mécanisme, ses membres doivent bénéficier d'immunité et de privilèges garantis par la loi. Les Principes de Paris régissant le statut et le fonctionnement des institutions nationales pour la protection et la promotion des droits de l'homme (INDH) doivent être dûment pris en compte par les États parties au protocole lors de la mise en place des MNP ■

Source : CNDH

Questions à



MOHAMED ESSEBBAR
■ Secrétaire général du CNDH

«Le CNDH a suffisamment d'expérience pour créer lui-même ce mécanisme et le diriger»

contestent au CNDH ce droit. Et ce sont elles seules d'ailleurs qui doutent de l'indépendance de notre conseil. J'aimerais bien qu'elles nous donnent les arguments sur lesquels elles s'appuient pour avancer de telles accusations. Dans quasiment le monde entier, ou du moins pour les pays ayant ratifié le protocole facultatif se rapportant à la Convention internationale contre la torture, le Mécanisme national de prévention de la torture relève de l'institution nationale chargée des droits de l'homme, en l'occurrence le CNDH au Maroc. Dans certains pays, c'est l'institution «Le Médiateur» qui en est chargée. Dans d'autres, c'est vrai, on crée une institution indépendante dédiée à la prévention de la torture.

■ Justement, ces ONG vous

contestent cette indépendance et demandent un mécanisme en dehors du CNDH où seront représentées toutes les parties...

■ Que je sache, le CNDH est créé en conformité avec les principes de Paris, il est donc une institution indépendante qui a été consacrée par la Constitution de 2011. Et la loi créant le CNDH, dans son article 10, le dote d'ailleurs du mandat de veiller au respect des Protocoles facultatifs auxquels le Maroc adhère. Cette même loi lui confie la fonction de visiter les lieux de privation de liberté, ainsi que l'élaboration de rapports de visites les concernant. C'est l'institution donc la mieux apte à remplir les fonctions de ce Mécanisme national de prévention, avec, s'il le faut, quelques aménagements, bien entendu. Le CNDH a suffisamment d'expérience pour

créer lui-même ce mécanisme et le diriger.

Nous avons visité les prisons, les centres psychiatriques et les centres de sauvegarde pour les enfants, et sur ces lieux, comme sur la médecine légale, nous avons rédigé des rapports thématiques que nous avons envoyés aux autorités compétentes, avec des recommandations. Nous préparons d'ailleurs, dans la même veine, un rapport sur les personnes âgées.

■ Comptez-vous ouvrir un débat sur la création de ce mécanisme avec ces ONG pour les avoir à vos côtés ?

■ Bien entendu. Mais je vous signale que ce débat est déjà ouvert sur le sujet avec des ONG nationales et internationales, et nous allons le poursuivre.

à tout lieu où il y a «placement d'une personne dans un établissement public ou privé de surveillance dont elle n'est pas autorisée à sortir de son gré, ordonné par une autorité judiciaire ou administrative ou toute autre autorité publique».

Autrement dit, les hôpitaux psychiatriques et les entres de sauvegarde pour les enfants, pour ne parler que de ceux-là, sont aussi concernés. Faut-il installer des caméras dans tous ces lieux pour savoir s'il y a ou non torture ? Ou faudra-t-il se contenter de simples visites et de collecte de témoignages ? Une chose est sûre, plusieurs pays ayant installé ce MNP ont été obligés de les installer dans leurs prisons et salles d'interrogatoire. Par expérience, ce système a permis dans ces pays une diminution de 80% des cas de torture.

Le Maroc le fera-t-il aussi ? Il n'est pas impossible si l'on en croit les déclarations de Driss El Yazami, président du CNDH. Mais signalons que d'ores et déjà l'une des mesures phare prévues dans le code de la procédure pénale préparé par le gouvernement concerne les enregistrements audiovisuels des interrogatoires des suspects et des accusés. Le prochain MNP aura-t-il accès à tout cela au même titre que les tribunaux ? Il faudra attendre d'abord sa mise en place pour le savoir ■

JAJUAD MOIDECH

Conférence à Rabat sur les droits linguistiques et culturels amazighs à la lumière du référentiel constitutionnel et des chartes internationales

Rabat, 11 déc. 2014 (MAP) - "Les droits linguistiques et culturels amazighs à la lumière du référentiel constitutionnel et des chartes internationales" est le thème d'une conférence organisée, mercredi à Rabat, par l'Institut Royal de la culture amazighe (IRCAM). Initiée à l'occasion de la journée internationale des droits de l'Homme, cette conférence a permis d'engager un débat sur les questions relatives à la mise en œuvre des dispositions de la Constitution du Royaume en matière droits linguistiques et culturels, à la lumière des références et des mécanismes internationaux y afférents. A cette occasion, le recteur de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM), Moustafa Jalouk, a souligné l'importance qu'accorde le CNDH à la promotion des droits linguistiques et culturels, relevant, dans ce sens, que le conseil est en phase d'élaboration d'un mémorandum sur la mise en œuvre du cadre institutionnel de l'amazighe. Lors de cette conférence, les participants ont présenté des exposés sur des thématiques traitant notamment de l'universalité des droits de l'Homme et les droits linguistiques et culturels au Maroc. SU---TRA.

<http://www.menara.ma/fr/2014/12/11/1497733-conf%C3%A9rence-%C3%A0-rabat-sur-les-droits-linguistiques-et-culturels-amazighs-%C3%A0-la-lumi%C3%A8re-du-r%C3%A9f%C3%A9rentiel-constitutionnel-et-des-chartes-internationales.html>

Maroc : La gifle de Mme Ashton

La communauté internationale est agacée par l'entêtement du Maroc à vouloir bafouer le droit international et la Charte des Nations Unies. Sa réponse était unanime lors de la décision des autorités marocaines de retirer leur confiance à l'ambassadeur Ross.

L'ONU, les Etats-Unis, la France et l'Union Européenne ont exprimé leur soutien total au diplomate américain ainsi qu'au droit du peuple sahraoui à l'autodétermination.

La position de l'UE a été exprimée par Mme Catherine Ashton dans une note envoyée à l'ambassadeur marocain à Bruxelles. Voici le contenu de cette note qui a été révélée par le hacker Chris Coleman.

“Soyez assuré que la Haute Représentante soutient les efforts du Secrétaire Général des Nations Unies en vue de parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable qui permette l'autodétermination du peuple du Sahara Occidental dans le cadre d'arrangements conformes aux buts et principes énoncés dans la Charte des Nations Unies, et notant le rôle et les responsabilités des parties à cet égard.

L'UE est préoccupée par la longue durée de ce conflit et espère que le retrait du Maroc de sa confiance en l'Envoyé Personnel du SGNU Christopher Ross ne retardera pas d'avantage les négociations.

La Haute Représentante marque son soutien à la résolution du Conseil de Sécurité des Nations Unies 2044 (2012) du 24 avril 2012 prorogeant le mandat de la MINURSO au Sahara Occidental jusqu'au 30 avril 2013.

La Haute Représentante note en particulier que la résolution souligne l'importance de l'amélioration de la situation des droits de l'homme au Sahara Occidental et dans les camps de Tindouf. Elle encourage aussi les parties à collaborer avec la communauté internationale pour mettre au point et appliquer des mesures indépendantes et crédibles qui garantissent le plein respect des droits de l'homme, en gardant à l'esprit les obligations découlant du droit international.

La dite résolution se félicite également de l'ouverture des Commissions du Conseil national des droits de l'homme à Dakhla et Laayoune, et les mesures prises par le Maroc pour assurer un accès sans réserves ni restrictions à tous les titulaires des mandats relevant des procédures spéciales du Conseil des Nations Unies des droits de l'homme.

Tous les acteurs concernés directement ou indirectement par la question du Sahara Occidental partagent la position de Mme Ashton, à savoir le soutien total au Représentant Personnel du Secrétaire Général de l'ONU pour le Sahara Occidental, M. Christopher Ross, la nécessité de résoudre ce conflit de longue date par la voie des résolutions des Nations Unies, le respect des droits de l'homme dans le territoire sahraoui et la participation de la population sahraouie dans l'exploitation de ses ressources naturelles”.

<http://diasporasaharai.blogspot.com/2014/12/maroc-la-gifle-de-mme-ashton.html>



Récemment, un diplomate français porteur d'un message de Paris, a été reçu par les autorités marocaines au sujet du processus de paix au Sahara Occidental.

La France a exprimé son souhait de voir Mme Kim Bolduc prendre sa fonction en tant que chef de la MINURSO et d'avoir des clarifications de la part du Maroc sur son conflit avec les Nations Unies et cela en perspective du briefing de Chris Ross, envoyé Personnel du Secrétaire général, devant le Conseil de sécurité, prévu le 27 octobre 2014.

La France a souligné son souhait qu'une solution soit trouvée à cette situation.



Droits de l'homme, droits des femmes : perspectives marocaines



Infos pratiques

le Dimanche 21 Décembre 2014 11:00 - 13:00 

Institut des Cultures d'Islam : 56, rue Stephenson
75018 Paris

Site web : <http://www.institut-cultures-islam.org/agenda/droits-homme-femme/> Tel : 0153099984

Description

A l'occasion de cette table ronde, le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El-Yazami, reviendra sur le rapport de la situation des droits de l'Homme au Maroc, présenté le 16 juin 2014 devant les deux chambres du Parlement marocain rassemblées. L'un des points essentiels du rapport concernait la condition des femmes. Lors de cette table ronde, le président du Conseil présentera alors l'enjeu majeur actuel : assurer la cohérence de la protection et de la promotion des droits de l'Homme aux niveaux national, régional et local. Rabéa Naciri sera présente en tant que fondatrice et membre de l'Association démocratique des femmes au Maroc, elle a co-reçu le prix d'Amnesty International en 2013.



Le Parlement et le CNDH ont signé
un Accord de coopération pour la
promotion des Droits de l'Homme.
Cet Accord permettra aux deux
partenaires d'accorder leurs violons
en matière de défense des Droits
humains.. 71262

L'enseignement privé accentue les inégalités des chances

Dans le cadre du Forum International des Droits de l'Homme, qui s'est tenu à Marrakech du 27 au 30 novembre derniers, la Coalition Marocaine de l'Education pour Tous (CMET), le Conseil national des droits de l'Homme et la campagne arabe pour l'éducation ont organisé un forum thématique sur le droit à l'éducation. «Rendons le droit à l'éducation de qualité, une priorité parmi les objectifs du millénaire de développement post-2015», a été le thème de cette séance, marquée par la participation de la directrice générale de l'UNESCO, Mme Bokova, du ministre de l'Education nationale et de la formation professionnelle, du rapporteur spécial de l'ONU sur le droit à l'éducation, M. Singh, ainsi que de participants de plus de 25 pays à travers le monde. De nombreuses ONG marocaines étaient également présentes à cette séance. Le dernier panel, réservé à la privatisation de l'éducation, a vu une présentation sur la situation au Maroc, et une présentation du Rapporteur Spécial de l'ONU sur le droit à l'éducation à travers son dernier rapport sur le sujet, qui mentionne la situation du Royaume. Les participants n'ont pas manqué l'occasion de réagir à un récent rapport de la Banque africaine de développement, prônant la privatisation de l'éducation en Afrique.

Suite à quoi, une déclaration commune de près d'une cinquantaine d'organisations, a été rendue publique, ce 28 novembre à Marrakech. Dans cette déclaration, les organisations de la société civile se sont montrées préoccupées par l'aide apportée par la Banque Africaine de Développement (BAD), la Commission Economique pour l'Afrique (ECA), la Commission de l'Union Africaine (CUA) et le Programme de Développement des Nations-Unis (PNUD) à la participation du secteur privé à l'éducation en Afrique. Cette déclaration fait suite à un récent rapport sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD). Celui-ci va à l'encontre des principes des droits universels, recommandant l'éducation pour tous. Et de ce fait, risque de compromettre le développement de l'éducation et par conséquent le développement humain dans ces pays. L'encouragement du développement de l'enseignement privé est de nature à augmenter les discriminations et les inégalités des chances.

La déclaration de Marrakech rappelle que les politiques de privatisation accentuent d'avantage le creuset des disparités sociales entre les enfants, dès le bas âge. Ces politiques «ne garantissent pas un enseignement de qualité et remettent en question la notion d'éducation comme bien public». Ainsi, elle appelle au retrait du rapport en question. L'objectif étant de revoir les recommandations soutenant la privatisation de l'éducation. «Nous sommes très préoccupés par les recommandations du Rapport encourageant davantage l'investissement du secteur privé dans le secteur de l'éducation, alors qu'il est de plus en plus évident que la privatisation dans l'éducation crée des inégalités et conduit à la ségrégation, comme nous le constatons actuellement au Ghana», a déclaré M. Limbani Nsapato du Réseau Africain de Campagne pour l'Education pour Tous (ANCEFA). Pour sa part Mme Caroline Pearce, de la Campagne mondiale pour l'éducation (GCE), estime que «les accroissements spectaculaires des taux de scolarisation à l'école primaire en Afrique, particulièrement la scolarisation des filles, ont eu lieu suite à l'élimination des frais de scolarité. Or, ce rapport promeut davantage de privatisation, laquelle, inévitablement, induit des écoles payantes».

Ce rapport justifie ces orientations par le fait que la privatisation de l'éducation pourrait améliorer la qualité, alors que les études effectuées dans ce sens, infirment cette thèse. L'enseignement privé n'est pas toujours garant de qualité.